

استقلال القرار السياسي المصري في ظل الضغوط الاقتصادية

النفوذ السعودي والإماراتي وحدوده
من 2011 إلى 2026



إعداد الباحث
احمد هلال

أكتوبر 2026

استقلال القرار السياسي المصري في ظل الضغوط الاقتصادية

النفوذ السعودي والإماراتي في أربع حلقات قرار
بين ٢٠١٥ و٢٠٢٤

دراسة مقدمة ضمن موضوع تحولات الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط
في القرن الحادي والعشرين

إعداد الباحث: أحمد هلال

أكتوبر ٢٠٢٦

الملخص

تبحث الدراسة حدود انتقال الموارد الاقتصادية السعودية والإماراتية إلى تأثير في القرار السياسي المصري، من خلال أربع حلقات: المشاركة في حرب اليمن، واتفاق تيران وصنافير، وتعليق إمدادات أرامكو، وصفقة رأس الحكمة. تستخدم دراسة حالة نوعية تتضمن مقارنة منظمة داخل الحالة وتتبعًا للعملية، وتفصل بين صعوبة تعويض المورد، والقدرة المؤسسية على إدارة التفاوض، ومصصلحة الطرف الخارجي في استمرار العلاقة. وتستعين بالأرقام لتقدير الضيق المالي وكلفة البدائل، دون تحويل الاستقلال السياسي إلى حاصل حسابي للمساعدات. تُظهر الأدلة اختلاف نتائج العلاقة: مشاركة عسكرية معلنة محدودة مع خلاف على حجم الانتشار البري، واتفاق سيادي أنجز عبر تنازع مؤسسي داخلي، وتعليق انتقائي لمورد أمكن تعويضه بكلفة، واستثمار كبير تزامن مع تعديل السياسة الاقتصادية. وتستخلص الدراسة أن الاعتماد المالي يضيق مجال الاختيار، لكن تفسير القرار يتطلب فحص تفضيلات السلطة والمؤسسات والبدائل في كل حلقة. الأدلة على القيود الاقتصادية وعلى نتائج القرارات أقوى من الأدلة على وجود شروط سياسية سرية محددة. وتتمثل الإضافة في بيان مواضع انتقال الاعتماد إلى قيد قابل للرصد، ومواضع توقف الاستدلال قبل إثبات الإكراه، مع فصل استقلال الدولة خارجيًا عن مساءلة السلطة داخليًا.

الكلمات المفتاحية: مصر؛ السيادة؛ استقلال القرار؛ النفوذ الاقتصادي؛ السعودية؛ الإمارات؛ تتبع العملية.

المقدمة والإشكالية

تضع الحاجة إلى التمويل الخارجي الدولة أمام مسألة سياسية تتجاوز تدبير النقد الأجنبي: من يحدد الخيارات العامة، وبأي كلفة يمكن رفض تفضيلات الشريك الممول؟ تزداد أهمية السؤال حين تكون الدولة ذات ثقل إقليمي ومؤسسات أمنية واسعة، بينما تحتاج إلى موارد تستطيع أطراف خارجية تسريعها أو تعليقها. في هذه الحالة قد تتسع قدرة السلطة على إدارة المجال الداخلي، بالتزامن مع تقلص قدرتها على تحمل الخلاف الخارجي. لذلك لا يكفي وصف الدولة بالقوة أو الضعف، كما لا يكفي جمع مبالغ الدعم لإثبات امتلاك الطرف الممول لقرارها.

تختار الدراسة مصر لتفكيك هذه العلاقة على مستوى قرارات محددة. موضوعها ليس إثبات اتهام شامل بالتبعية، ولا تقييم العلاقات المصرية الخليجية من خلال حصيلة مالية

واحدة، وإنما تحديد الآليات التي تجعل التمويل مصدرًا لتوسيع الاختيار أو لتقييده. وتتبع المشكلة من تشابه المظاهر الخارجية لعمليات مختلفة: قد يأتي الدعم لأن الطرفين متوافقان أصلاً، أو يسهل تنفيذ سياسة يفضلها الحاكم، أو يُربط بمطلب يغير سلوك الدولة. أما النتيجة المتوافقة مع رغبة الشريك فلا تكشف وحدها أي هذه الآليات أنتجها.

السؤال الرئيس هو: كيف تفاعلت أدوات الدعم والاستثمار السعودية والإماراتية مع البدائل الاقتصادية والقيود المؤسسية المصرية لتشكيل حدود الاختيار في أربع حلقات قرار بين ٢٠١٥ و ٢٠٢٤، وما قوة الأدلة على المشروطية السياسية في كل حلقة؟ ويتفرع عنه: ما المورد المعرض للتعليق أو التفاوض؟ وما التفضيل أو المطلب الخارجي الذي يمكن توثيقه؟ وكيف تدخلت المؤسسات المصرية في مسار القرار؟ وإلى أي مدى تطابق الاستجابة المرصودة ما يتوقعه تفسير الاعتماد غير المتكافئ؟

يفرق هذا السؤال بين تفسير قابلية التأثير وإثبات وقوع الإكراه. الفرضية الموجهة أن صعوبة تعويض المورد تزيد كلفة الخلاف، بينما تخفف البدائل المتاحة والقدرة على تأخير الالتزام أو تعديله من هذه الكلفة؛ وتحد مصلحة الممول في استمرار الشراكة من جدوى ممارسة أقصى ضغط. هذه توقعات تفسيرية نوعية، وليست علاقة إحصائية مقدرة. ولا تُختبر فرضية تحويل التمويل إلى امتثال إلا إذا أمكن تحديد طلب سابق واستجابة لاحقة؛ وعندما يغيب الطلب الموثق يتحول الاختبار إلى حدود القابلية للضغط، وتُسجل الفجوة بدل ملئها بالتخمين.

يشمل النطاق التطبيقي اليمن في ٢٠١٥-٢٠١٦، والجزيرتين في ٢٠١٦-٢٠١٨، والوقود في ٢٠١٦-٢٠١٧، ورأس الحكمة خلال ٢٠٢٤. ويُستدعى التحول السياسي في ٢٠١١-٢٠١٤ لتفسير نشأة العلاقة، كما يُذكر التحول الاستثماري في ٢٠٢٢ لربط أدواتها. لا تدعي الدراسة تغطية متصلة لكل سنة، ولا تجعل ٢٠٢٥-٢٠٢٦ امتدادًا تجريبيًا غير موثق. ويظل مجال التعميم محصورًا في آليات القرار داخل الحالة المصرية، مع قابلية اختبارها لاحقًا في دول أخرى.

المبحث الأول المفاهيم والإطار التفسيري

الدولة والسيادة واستقلال القرار

تعني الدولة في الدراسة تنظيم السلطة العامة ومؤسساتها وإقليمها وسكانها، بينما يعني النظام الحاكم ترتيبات الوصول إلى السلطة واستمرارها. ويفيد تمييز مايكل مان بين القوة الاستبدادية والقوة المؤسسية التنفيذية في تجنب مساواة اتساع حرية النخبة في التصرف بقدرة الدولة العامة. وبناء عليه، قد يدعم التمويل الخارجي استمرار ترتيبات الحكم، دون أن تتوزع مكاسبه بالتساوي على المؤسسات أو أن تتسع معه حرية القرار الخارجي. وهذه إمكانية تفسيرية تُفحص في الوقائع، وليست نتيجة تُفترض من طبيعة النظام وحدها.⁽¹⁾

يتميز كراسنر أربعة استعمالات للسيادة: الاعتراف القانوني الدولي؛ واستبعاد السلطة الخارجية من بنية الحكم، أو السيادة الوستفالية؛ وتنظيم السلطة والضبط داخل الدولة؛ والقدرة على تنظيم التدفقات عبر الحدود، أو سيادة الاعتماد المتبادل. لا تتغير هذه الأبعاد بالضرورة معًا. ويميز كذلك الاتفاقيات الطوعية غير المشروطة بالتبادل، والعقود ذات الالتزامات المتبادلة، والإكراه الذي يغير خيارات الطرف المستهدف بالتهديد، والقرض الذي يعجز معه عن المقاومة الفعالة. يساعد التصنيف على الفصل بين التعاقد غير المتكافئ وبين الإكراه، وبين امتلاك أصل اقتصادي وبين ممارسة سلطة سيادية.⁽²⁾

تستخدم الدراسة استقلال القرار للدلالة على هامش الاختيار الفعلي لدى المؤسسة المختصة في ملف محدد، بما يشمل قدرتها على التأخير والتعديل وتحمل الخلاف. ولا تختزل هذا الهامش في النتيجة النهائية: فقد يوافق طرف على اتفاق يفضلُه أصلًا، وقد يرفضه مع تضيق بدائله بشدة. ويُقاس الاستقلال هنا بإمكانات الاختيار وبكيفية ممارستها، مع التمييز بين وجود سلطة قانونية لاتخاذ القرار وبين القدرة المادية على تحمل نتائجها. ويظهر البعد السيادي حين يتجاوز التعاقد تبادل المنافع إلى تغيير اختصاصات السلطة أو قفل بدائلها المستقبلية.

تُضيق الدراسة استعمال عبارة الاستقرار السيادي لتشير، عند ورودها، إلى استمرارية القدرة على إدارة الالتزامات الخارجية دون أن تصبح القرارات المتعاقبة رهينة تجديد مورد واحد. ولا تعتمدها مؤشرًا مركبًا أو بديلًا عن الاستقلال. أما الشفافية والمساءلة وتوزيع

1 [R01] Michael Mann, "The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results," *European Journal of Sociology*, Cambridge: Cambridge University Press, vol. 25, no. 2 (1984), pp. 185–213, especially pp. 189–190. [\[Direct source link\]](#)

2 [R02] Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy*, 1st ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 3–4, 26–28. Publisher DOI: 10.1515/9781400823260. [\[Direct source link\]](#)

المنافع فهي أبعاد للحكم الداخلي تُدرس بقرائن مستقلة. قد يؤثر ضعفها في طريقة التفاوض، لكن غياب نشر عقد لا يثبت وحده خضوع الدولة خارجياً، كما أن إتمام الإجراءات الشكلية لا يثبت عدالة العقد أو استقلال شروطه.

من الاعتماد إلى النفوذ والضغط

الاعتماد وصف للحاجة إلى مورد، والنفوذ قدرة على التأثير في الخيارات، والضغط استخدام فعلي لتغيير كلفة سلوك محدد، والتحكم وضع أكثر تقييداً تتراجع فيه قدرة الطرف المستهدف على اختيار بديل فعال. ولا تُنقل الأدلة من مستوى إلى آخر تلقائياً. يفيد تمييز كيوهان وناي بين الحساسية للتغير وبين الهشاشة الناجمة عن كلفة التكيف بعد البحث عن البدائل: توقف الوقود قد يولد أثراً سريعاً، لكن درجة التقييد تتوقف على سعر الاستبدال ووقته وشروط تمويله.⁽³⁾

تختلف قوة الأداة باختلاف بنيتها الزمنية. الوديعة تدعم السيولة وتثير سؤال آجال السداد والتجديد، والتوريد الميسر يخفض كلفة الحصول على سلعة يمكن أن توجد في السوق بسعر أعلى، والاستثمار الطويل ينشئ حقوقاً وتكاليف متبادلة قد تجعل الانسحاب مكلفاً للمستثمر أيضاً. لذلك لا تُعامل كل زيادة في الاستثمار بوصفها زيادة متناسبة في التحكم. والتميز المهم هو بين قابلية المورد للاستبدال مادياً، وقابلية شروطه المالية للاستبدال، ووجود بدائل سياسية يمكن تنفيذها في الوقت المتاح.

جدول ١ قواعد تشغيل المتغيرات

المتغير	مؤشرات الترميز	قاعدة الاستدلال
صعوبة التعويض	الاحتياطي؛ حجم المورد؛ التمويل الميسر؛ زمن البديل	مرتفعة إذا كان البديل العاجل مكلفاً أو غير مؤكد؛ لا يكفي حجم التعهد
القدرة المؤسسية على التفاوض	الاختصاص القانوني؛ إمكان التأخير؛ عدد الجهات؛ أدوات التنفيذ	تُرصد قبل النتيجة وبالمعلومات المتاحة حينها؛ غياب الدليل يسجل غير معلوم
مصلحة الطرف الخارجي	الأمن المشترك؛ أصل استثماري محدد؛ تكاليف الانقطاع	تقدير تحليلي مسند، لا قياس مباشر لدوافع سرية
نتيجة القرار	اتفاق؛ تعديل؛ تأخير؛ مشاركة محدودة؛ استبدال مورد	تُفصل النتيجة الموثقة عن تفسيرها، ولا يرمز السكوت إلى رفض

3 [R03] Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., Power and Interdependence, 3rd ed. (New York: Longman, 2001), pp. 10–11. ISBN 0-321-04857-1.

The linked scan is the third edition; its filename refers to the original 1977 edition. [Direct source link]

المبحث الثاني الأدبيات والمنهج والفجوة البحثية

الأدبيات ذات الصلة وحدود الإضافة

قدمت ياسمين فاروق تفسيرًا للعلاقات المصرية الخليجية يتجاوز قناة المال إلى الروابط الأمنية والمؤسسية والمجتمعية. وبيّنت أن توتر بعض التدفقات المالية لا يعني انقطاع جميع قنوات العلاقة. تفيد هذه القراءة في تفسير استمرار الشراكة رغم اختلاف المواقف، وتمنع اختزال القدرة التفاوضية المصرية في رصيد الاحتياطي. تبني الدراسة الحالية على هذا المنطلق، لكنها تنقل وحدة الرصد من استمرار العلاقة الثنائية عمومًا إلى تسلسل الاختيار داخل قرار معين.⁽⁴⁾

تناول زونس وفيزه انخراط الدول الخليجية في مصر وتونس منذ ٢٠١١ ودوافعه السياسية. وتتيح معالجتهم وضع الدعم اللاحق لإطاحة محمد مرسي ضمن توجهات إقليمية نحو تثبيت ترتيبات حكم مفضلة. وتختلف الدراسة الحالية عنهما في أنها لا تتخذ نجاح الدعم في تثبيت السلطة دليلًا كافيًا على إخضاع قراراتها اللاحقة؛ بل تختبر العلاقة بين أداة اقتصادية ومطلب واستجابة في حلقات منفصلة داخل مصر.⁽⁵⁾

حلل فهد نازر المصالح المشتركة والتباينات السعودية المصرية في ٢٠١٥، ومنها الخلاف حول حدود الانخراط في اليمن. وتفيد دراسته أيضًا لأنها تسجل تضارب الروايات بشأن القوات البرية بدل إخفائه. أما كارين يونغ في دراستها لعام ٢٠١٦ فتضع الانخراط الخليجي ضمن سياق مالي وإقليمي، وتلفت إلى احتمال سحب الدعم لأغراض سياسية أو لأولويات مالية داخلية. يوجّه هذا الاحتمال المزدوج اختبار أزمة الوقود: يجب مقارنة تفسير العقاب بتفسير التقشف وإعادة ترتيب الإنفاق، مع إمكان اجتماعهما.⁽⁶⁾ ⁽⁷⁾

وتوفر دراسة كريم عادل كبّيش عن تيران وصنافير عرضًا قانونيًا نقديًا لمسار الاتفاق والفصل بين السلطات. وتستخدم لتحديد النزاع المؤسسي والتسلسل القضائي، مع التعامل مع

4 [R05] Yasmine Farouk, More than Money: Post-Mubarak Egypt, Saudi Arabia, and the Gulf, GRC Gulf Paper (Gulf Research Center, April 2014), pp. 1-2, 18-20. [Direct source link]

5 [R06] Sebastian Sons and Inken Wiese, The Engagement of Arab Gulf States in Egypt and Tunisia since 2011: Rationale and Impact, DGAPanalyse, no. 9 (Berlin: German Council on Foreign Relations, October 2015), pp. 25-26, 31-32. [Direct source link]

6 [R07] Fahad Nazer, Saudi-Egyptian Relations at the Crossroads, Issue Paper no. 8 (Washington, DC: Arab Gulf States Institute in Washington, October 27, 2015), pp. 1-2, 11-12. [Direct source link]

7 [R08] Karen E. Young, The Interventionist Turn in Gulf States' Foreign Policies (Washington, DC: Arab Gulf States Institute in Washington, June 1, 2016), pp. 4-5. [Direct source link]

موقفها المعارض للنقل بوصفه حجة قانونية محددة، لا حكمًا محايدًا يغني عن فحص بقية الوثائق. كما لا تنقل هذه الدراسة توصيف المقايضة المالية الوارد في الأدبيات إلى نتيجة سببية مثبتة دون وثيقة تربط الالتزامين.⁽⁸⁾

الفجوة التي تعالجها الدراسة ليست غياب الكتابة عن المال الخليجي أو عن سيادة مصر. إنها الحاجة، داخل هذه العينة من الأدبيات، إلى ربط ثلاثة مستويات كثيرًا ما تُعرض منفصلة: بنية الحاجة المالية لحظة القرار؛ وتعدد الجهات المحلية التي تمر عبرها الاستجابة؛ وقوة الدليل على انتقال العلاقة من التوافق إلى المشروطة. وتتمثل الإضافة في مقارنة حلقات مختلفة بأداة ترميز واحدة، وفي إدخال الوقائع المخالفة للتفسير، مثل استمرار بعض الدعم أثناء تعليق بعضه، أو إعلان استئناف المورد قبل اكتمال الإجراء السياسي المفترض أنه شرطه.

تظل مراجعة الأدبيات انتقائية وموجهة إلى سؤال الدراسة، وليست حصرًا منهجيًا لكل المنشورات. وتُفيد المقارنة بالأجزاء التي أمكن فحصها من النصوص المشار إليها. لذا لا تبنى دعوى الأصالة على كتب لم تُقرأ أو ملخصات قواعد بيانات، ولا تُنسب إلى دراسة سابقة نتيجة لمجرد ورود كلماتها المفتاحية. ويعني ذلك أن الإضافة المقترحة تركيب تحليلي واختبار منضبط، لا ادعاء أسبقية مطلقة في تناول العلاقة بين الاقتصاد والسيادة.

تصميم البحث وتتبع العملية

يعتمد البحث دراسة حالة نوعية واحدة تتضمن مقارنة منظمة بين أربع حلقات. اختيرت الحلقات لاختلاف الأداة ونوع القرار وتوافر مادة معلنة يمكن تعقبها: التزامات أمنية في اليمن، واتفاق إقليمي في الجزيرتين، وتوريد سلعي قابل للتعليق في الوقود، وحقوق استثمارية في رأس الحكمة. الاختيار قصدي وليس عشوائيًا، كما أن حلقتي الجزيرتين والوقود متداخلتان؛ ولذلك لا تُعامل النتائج الأربع بوصفها مشاهدات مستقلة تصلح لتقدير أثر إحصائي.

تُطرح على كل حلقة الأسئلة نفسها: ما وضع الموارد قبل القرار؟ من يملك أداة التأثير؟ ما المطلب الموثق أو التفضيل المعلن؟ ما موقف السلطة المصرية السابق؟ ما القيد المحلي؟ ما البديل؟ وما الاستجابة النهائية؟ تُرتب الأدلة زمنيًا، ويُفصل الوثيقة الرسمية عن التصريح

8 [R09] Karim Adel Kebaish, "Tiran and Sanafir: A Historical and Constitutional Argument Opposing the Territorial Cession of the Tiran and Sanafir Islands to Saudi Arabia," Texas Law Review, Austin: Texas Law Review, vol. 97, no. 4 (2019), pp. 835–858, especially pp. 837–838, 854–858. [Direct source link]

المنقول، والمصدر المسمى عن المصدر المجهل، والتفسير الصحفي عن الواقعة. وإعادة نشر خبر رويترز في موقعين لا تُعدّ شهادتين مستقلتين؛ يتحقق التثليث عند اختلاف منشأ المعلومة، كما بين تصريح نقلته AFP ووثيقة للصندوق وتقرير لروترز.

يستعين التطبيق باختبارات تتبع العملية عند كولير: قرينة القشة في الريح ترفع معقولة التفسير دون حسم؛ واختبار الطوق يفحص شرطاً لازماً، بحيث يكون فشله مؤثراً إذا كانت المعلومة موثوقة؛ ودليل المسدس المدخن يدعم تفسيراً بقوة إذا ظهر، بينما لا ينفيه غيابه تلقائياً. ويتحدد نوع الاختبار بالنسبة إلى ادعاء بعينه، فلا يكون الخبر مسدساً مدخناً لجميع التفسيرات. ومثال ذلك أن وقف الشحنات يثبت وقوع التعليق، لكنه لا يحدد دافعه السياسي.⁽⁹⁾

ثلاث دعاوى مختلفة العبء الإثباتي

تُميز الدراسة بين ثلاث دعاوى. الأولى واقعة الإجراء المادي، مثل تعليق مورد أو تأخيرته أو تعديل شروطه؛ وتثبت بوثيقة أصيلة أو إفادة مختصة موثوقة، دون أن يثبت بذلك قصد الضغط السياسي. والثانية العقاب على سلوك سابق؛ وتقتضي دليلاً يربط الإجراء بذلك السلوك سببياً، مع فحص التفسيرات التجارية والمالية والمؤسسية. والثالثة الإكراه الدافع إلى سلوك لاحق؛ وتقتضي تحديد المطلب والتهديد المرتبط به ووصول الرسالة إلى الجهة المخاطبة. وقد يجتمع العقاب والإكراه في إجراء واحد، لكن إثبات أحدهما لا يغني عن الآخر. وتستفيد هذه التفرقة من معالجة شيلنغ للردع والإكراه الدافع، ومن تحليله لاستخدام العقوبة المشروطة لاستحداث استجابة، لا من نسبة تقسيم ثلاثي مطابق إلى نصه.⁽¹⁰⁾

الدليل الكافي لإثبات التعليق لا يكفي لإثبات دافعه، وإثبات الدافع العقابي لا يثبت تلقائياً وجود مطلب لاحق. كما تفصل الدراسة بين محاولة الإكراه ونجاحها: قد يثبت مطلب وتهديد مُبلَّغ ثم يرفضه الطرف المستهدف. أما تغيير السلوك بسبب التهديد فهو دعوى إضافية. لذلك يختبر المعيار الخماسي التالي نجاح الإكراه في تغيير القرار، وتُسجل المحاولة المثبتة، إذا ظهرت، على نحو مستقل عن النتيجة. وتُراعى في كل إفادة هوية قائلها واختصاصه وقربه من الواقعة ومصلحته واتساقها مع بقية الأدلة.

9 [R04] David Collier, "Understanding Process Tracing," PS: Political Science & Politics, Cambridge: Cambridge University Press, vol. 44, no. 4 (2011), pp. 823–830, especially pp. 825–827. DOI: 10.1017/S1049096511001429. [Direct source link]

10 [R37] Thomas C. Schelling, Arms and Influence (New Haven and London: Yale University Press, 1966), pp. 69–73. Chapter 2 scan hosted by the University at Buffalo. [Direct source link]

معيار إثبات الإكراه المؤثر في القرار

تتبنى الدراسة معيارًا تشغيليًا صارمًا من خمسة أركان للحكم بأن الإكراه نجح في تغيير القرار. هذا المعيار اختياري بحثي يترجم السؤال إلى مطالب إثبات، وليس تعريفًا حرفيًا منقولاً عن كراسنر أو شيلنغ. ويعرض الجدول ٣-م ما يجب إثباته، ويميز الدليل المباشر من القرائن وما لا يكفي منفردًا. أبقى ترقيم الجداول الأصلية، وأضيف الجدولان المنهجيان ٣-م و ٣-ب دون إعادة ترقيمهما.

جدول ٣-م معيار إثبات الإكراه المؤثر في القرار

الركن	المطلوب إثباته	الدليل المباشر	القرينة غير المباشرة	ما لا يكفي وحده
١ المطلب	طلب محدد وصاحبه وموضوعه وتاريخه	خطاب أو محضر أو رسالة أو شهادة مباشرة موثوقة	خطاب علني متكرر بالمطلب نفسه	توافق النتيجة مع رغبة الشريك
٢ الربط	تعليق منفعة أو تهديد بكلفة مشروط بالمطلب	نص شرط أو إنذار أو شهادة مباشرة بالربط	نمط منتظم بين الطلب والإجراء	التزامن أو التعليق دون شرط
٣ الإبلاغ	وصول المطلب والشرط إلى الجهة المصرية المختصة	إقرار بالتلقي أو سجل تسلّم أو محضر لقاء	شهادات مستقلة عن واقعة الإبلاغ	تصريح المرسل وحده دون تحقق
٤ الاستجابة	تغير يخالف تفضيلًا سابقًا موثقًا بسبب الشرط	وثيقة التفضيل ثم سجل الاستجابة ودافعها	نمط موثق بعد الإبلاغ تدعمه قرائن الآلية	نجاح القرار أو التعاقب وحدهما
٥ المنافس	فحص التفسير التجاري والمالي والمؤسسي والتوافق السابق	مراسلات وبيانات تميز الآليات وتناقض المنافس المحدد	اختبارات متضادة تضعف البدائل المعقولة	غياب دليل المنافس أو النفي العام

تُعتمد الدرجة الخامسة عندما تثبت الأركان الثلاثة الأولى بدليل مباشر موثق، والركن الرابع بدليل مباشر أو نمط موثق مرتبط بالية التهديد، وتُفحص التفسيرات المنافسة المحددة باختبارات تمييزية كافية. لا تعوض قوة ركن غياب ركن لازم آخر. وقد تعمل أسباب متعددة معًا؛ لذا ينصب الاختبار على ما إذا كان الإكراه أسهم سببيًا في التغيير، لا على اشتراط انعدام كل عامل تجاري أو مؤسسي.

اجتياز اختبار الطوق يُبقي التفسير ممكنًا ولا يثبتته منفردًا؛ ودليل المسدس المدخن يقويه دون أن يستبعد آليًا جميع البدائل. أما الاختبار الحاسم المزدوج فيجمع دعم التفسير واستبعاد

منافسيه المحددين، وقد ينتج عن تضافر اختبارات. لذلك لا يُسمى الطوق الناجح اختباراً قاطعاً، ويُشرح لكل منافس الدليل الذي أضعفه وحدود الاستبعاد.⁽¹¹⁾

تُرمز المتغيرات إلى مرتفع ومتوسط ومنخفض وغير معلوم، مع درجة ثقة وصفية. صعوبة التعويض لا تُقاس من الامتثال نفسه، بل من الاحتياطي ونوع التمويل والبدائل السابقة أو المتاحة أثناء التفاوض. والقدرة المؤسسية لا تُستنتج من مجرد نجاح القرار، بل من الصلاحيات وإمكان الاعتراض أو التنفيذ. أما مصلحة الممول في استمرار العلاقة فتُستدل من الالتزامات الأمنية والاستثمارية المعلنة، ويُذكر صراحة متى يكون تقدير قوتها اجتهداً تحليلياً. لا تُجمع هذه القيم في درجة رقمية مصطنعة.

تستبعد الدراسة اعتبار السكوت الرسمي إثباتاً لصفقة سرية، كما تستبعد اعتبار النفي الرسمي نهاية للتحقق. ويُختبر التوافق السياسي السابق، والحساب التجاري، وشروط المؤسسات المالية الدولية، وتفضيلات المؤسسة العسكرية، باعتبارها تفسيرات منافسة أو متفاعلة. وتُستخدم الأرقام كقرائن على المجال المتاح للفعل السياسي؛ فالفجوة التمويلية تقدير لاحتياج برنامج في تاريخ معين، والاحتياطي رصيد، والتعهد وعد، والتدفق المنفذ مورد وصل فعلاً. ولا تُجمع هذه الفئات حسابياً أو تُنسب كلها إلى دولة ممولة واحدة.

سلم الدليل وقواعد تحديث الحكم

تُمنح الدرجة لدعوى محددة داخل الحلقة، لا للحلقة كلها. قد يبلغ وقوع التعليق الدرجة ١، ويبلغ وصفه بالانتقائية الدرجة ٢، ويظل دافعه السياسي في الدرجة ٣. والأرقام تصنيف اصطلاحي وليست احتمالات إحصائية أو مراحل يجب عبورها جميعاً؛ فانتقائية الأداة ليست ركنًا لازماً لكل إكراه. وتدل الدرجة ٠ على غياب مادة كافية لتعيين الدعوى واختبارها، ولا تعني ثبوت عدم وقوعها. وفي دعاوى المشاركة أو التمويل تصف الدرجة ١ الواقعة الموثقة، ولا تسميها ضغطاً سياسياً تلقائياً.

جدول ٣-ب سلم الدرجات والصيغة المعتمدة

الدرجة	الوصف	صيغة المتن	الشرط الأدنى
0	غير قابل للتعيين من المادة	لا تتوافر مادة كافية لتعيين المطلوب أو الشرط	غياب مادة كافية للدعوى المحددة

11 Collier, Understanding Process Tracing [R04] ، مرجع سابق. بيانات المصدر والرابط الكامل في قائمة المراجع.

الدرجة	الوصف	صيغة المتن	الشرط الأدنى
1	واقعة موثقة	ثبت وقوع التعليق أو المشاركة أو التدفق المحدد	وثيقة أو إفادة مختصة موثوقة
2	انتقائية موثقة	ثبت تباين التعامل مع الأدوات في التواريخ المحددة	وقائع متميزة الأدوات والتواريخ
3	ارتباط سببي محتمل	تدل شواهد على احتمال الارتباط	قرينة ذات صلة؛ الطوق الناجح وحده لا يثبت السبب
4	ارتباط مرجح بقوة	يرجح بقوة أن الإجراء ارتبط بالخلاف المحدد	تقاطع مستقل وأدلة آلية وفحص جاد للمنافس
5	نجاح الإكراه مثبت وفق المعيار	ثبت تأثير الإكراه في القرار وفق الجدول ٣-م	استيفاء الأركان الخمسة مع بيان أدلتها

تُخصص عبارة «ثبت» للواقعة في الدرجة ١، وللانتقائية في الدرجة ٢، ولنجاح الإكراه في الدرجة ٥؛ ويجب تسمية ما ثبت في الجملة نفسها. وتُحجز عبارة «يرجح بقوة» للدرجة ٤. أما ثبوت محاولة إكراه لم تنجح فيُعرض ببيان المطلب والشرط والإبلاغ، ولا يُرمز له بالدرجة ٥ الخاصة بتغيير القرار. وبذلك تبقى درجة الوقائع منفصلة عن درجة تفسيرها.

الترقية بالدليل التشخيصي: تُرفع درجة الدعوى إذا أضاف الدليل الجديد قدرة على التمييز بين التفسيرات، أو استكمل ركنًا ناقصًا، مع إعادة وزن الأدلة المخالفة. وقد تتضافر قرائن مستقلة دون أن يتغير اسم الاختبار؛ أما كثرة نسخ الخبر الواحد فلا تضيف استقلالاً. وتُسجل الوثيقة المطلوبة والدرجة التي يمكن أن تدعمها قبل البحث اللاحق عنها، ثم يُعلن سبب التحديث عند العثور عليها.

تقاطع المنشأ: تُفحص سلسلة إنتاج المعلومة، لا أسماء المواقع أو أنواع الوثائق وحدها. فخبير وكالتين وبيان رسمي ينقلون كلام المسؤول نفسه عن الواقعة ذاتها لا يمثلون ثلاثة شهود مستقلين. ويُعتد بالتقاطع عندما تكشف المصادر عن أصول معلومات مستقلة، مع بيان الجزء الذي تتقاطع عليه: وقوع الإجراء أو توقيته أو دافعه أو شرطه.

الإبقاء والخفض: تبقى الدرجة ما لم يغير دليل جديد حصيلة الموازنة. وتُخفض الدعوى إذا أسقط دليل موثق ركنًا لازمًا أو دعم تفسيرًا منافسًا بصورة أقوى. لا يُخفضها النفي الرسمي المجرد ولا يرفعها السكوت؛ لكن النفي المدعوم بسجلات قابلة للفحص يُوزن كغيره. وتُميز حالة «غير مثبت» عن «مناقض بدليل»، فلا يُختزل النفي المدعوم في الدرجة ٠.

الإعلان والاستقلال: وُضع هذا السلم أثناء مراجعة الدراسة بعد الاطلاع على مادتها الحالية؛ لذلك لا يُدعى أنه تسجيل مسبق للتحليل الأصلي. ويعمل جدول ٧ بروتوكولاً معلناً للبحث والتحديث اللاحقين، ابتداءً من هذه النسخة المؤرخة في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٦. ولا تُرفع دعوى في حلقة استناداً إلى درجة حلقة أخرى، ولا تنتقل درجة الارتباط السياسي إلى دعوى الإكراه تلقائياً.

قاعدة الأمانة العلمية: لا يتجاوز الحكم المركب ما تسمح به أضعف أركانه اللازمة، وتُراجع سلامة المصدر ومضمون الدليل حتى لو كان مباشراً. فاكتمال الأركان يجيز تثبيت النتيجة وفق المعيار المعلن، ويجعلها قابلة للفحص وإعادة الاختبار؛ ولا يحولها إلى حجة محصنة من النقد أو من أدلة لاحقة. اليقين هنا درجة من قوة الدليل، لا نبرة في العبارة.

المبحث الثالث الخلفية السياسية وبنية الحاجة إلى الموارد

يمثل الانتقال بعد ٢٠١١ خلفية لفهم تشكل العلاقة، لا برهاناً مستقلاً على شروط سرية سبقت تغيير الحكم. فقد امتد الدعم السعودي إلى مرحلة إدارة المجلس العسكري للانتقال؛ وأعلن وصول وديعة سعودية بمليار دولار في مايو ٢٠١٢. لذلك لا يستقيم تصوير كل الدعم السعودي بوصفه ظاهرة بدأت حصرياً بعد يوليو ٢٠١٣. لكن التوقيت والجهة المستفيدة ونوع الأداة تغيرت عبر الانتقال، وهو ما يستلزم فصل المراحل بدل دمجها في علاقة مالية ثابتة.⁽¹²⁾

عقب إطاحة الجيش بمحمد مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣، بلغت التعهدات السعودية والإماراتية والكويتية المعلنة اثني عشر مليار دولار: خمسة من السعودية، وثلاثة من الإمارات، وأربعة من الكويت. وتضمنت الحزمة الكويتية وديعة بمليارين، ومنحة بمليار، ومنتجات نفطية بمليار. إدراج الكويت ضروري لفهم تعدد مصادر الإسناد، كما أن اختلاف أدوات الحزمة يمنع وصفها كلها بمنح نقدية وصلت في يوم واحد.⁽¹³⁾

وفي التنفيذ، أشار تقرير يوليو ٢٠١٣ إلى وصول ست شحنات بترولية إماراتية. ويُقرأ ذلك بوصفه إسناداً مادياً للسلطة الجديدة في إدارة احتياجات الطاقة. أما شحنات الغاز المسال الخمس التي أُعلنت في يونيو فكانت قطرية، وبآلية تعويض للصادرات المصرية تسمح بتوجيه مزيد من الغاز المحلي للاستهلاك الداخلي. يوضح هذا التمييز أن موارد المرحلة لم تصدر عن جهة واحدة، وأن الغاز والمنتجات البترولية لا يمثلان واقعة توريد واحدة.⁽¹⁴⁾ ⁽¹⁵⁾

الدلالة السياسية الأقرب لهذه الوقائع هي أن الدعم العاجل ساعد على تخفيف أعباء إدارة المرحلة اللاحقة لتغيير الحكم، وأن توافقاً إقليمياً وفر للسلطة الجديدة موارد ووقتاً. أما فرضية وجود شرط سابق يربط انتظام الشحنات بالانتقال من الرئاسة المدنية إلى إعادة تمركز السلطة حول المؤسسة العسكرية فتحتاج إلى مستندات سابقة للحدث أو شهادات متقاطعة عن التفاوض. لا توفر أخبار وصول الشحنات وحدها ذلك الاختبار. ومن ثم تستخدم الدراسة هذا المسار لتفسير بناء التحالف، ثم تفحص حدود انتقاله إلى قرارات بعينها.

12 [R10] Reuters, "Egypt gets \$1 bn from Saudis, clearing IMF hurdle," Egypt Independent, May 10, 2012, accessed October 20, 2026. [\[Direct source link\]](#)

13 [R11] Reuters, "Arab aid to Egypt reaches \$12 billion, after Kuwait pledges \$4 billion," Egypt Independent, July 10, 2013, accessed October 20, 2026. [\[Direct source link\]](#)

14 [R12] Doaa Farid, "Libya deal and Gulf aid secure oil for Egypt," Daily News Egypt, July 28, 2013, accessed October 20, 2026. [\[Direct source link\]](#)

15 [R13] Reuters, "Qatar to give Egypt 5 gas cargoes in July," Arab News, June 11, 2013, accessed October 20, 2026. [\[Direct source link\]](#)

والبديل ليس مفهومًا موحدًا عبر المراحل. قطر كانت طرفًا ماليًا وطاقيًا في مرحلة الرئاسة المدنية، والكويت جزءًا من شبكة الإسناد اللاحقة؛ فلا يصح نقل قابلية استبدال أحدهما بالآخر آليًا بين الفترات. كذلك لا يُعد إمكان اللجوء إلى صندوق النقد بديلًا متاحًا لمجرد وجود المؤسسة؛ يلزم اتفاق وتوقيت وشروط تنفيذ. تُفهم البدائل هنا بوصفها ترتيبات سياسية قابلة للتعبئة، لا قائمة أسماء ممولين محتملين. وهذا يفسر كيف يمكن لدولة متعددة العلاقات أن تواجه ضيقًا حادًا في الخيار خلال أسابيع محددة.

المبحث الرابع حلقات القرار والأدلة التجريبية

الحلقة الأولى حدود المشاركة المصرية في اليمن

بدأت مشاركة مصر في التحالف خلال ظرف مالي ضيق. أظهرت بيانات البنك المركزي أن الاحتياطي بلغ نحو ١٥,٤٥ مليار دولار في فبراير ٢٠١٥، ثم ١٥,٢٩ مليارًا في نهاية مارس. وفي مؤتمر مارس أعلنت تعهدات سعودية وإماراتية وكويتية قدرها أربعة مليارات لكل دولة. تعطي المقارنة مؤشرًا على أهمية الإسناد الخارجي، لكنها لا تسمح بإضافة التعهدات إلى الاحتياطي أو معاملتها كدفعة منفذة قبل بدء العمليات.⁽¹⁶⁾ (17)

تتمثل المسألة السياسية في حجم المشاركة وحدودها، وليس في الاختيار بين الانضمام الكامل والقطيعة. ففي ١٧ أبريل ٢٠١٥ أعلن السيسي أن المشاركة تقتصر على عناصر جوية وبحرية، وأن أي إرسال لقوات أخرى سيُعلن. يصلح التصريح لتحديد الموقف العلني في ذلك التاريخ. لكنه لا يثبت وحده أن طلبًا سعوديًّا محددًا لإرسال قوة برية عُرض ثم رُفض، ولا يحسم جميع ترتيبات الانتشار اللاحقة.⁽¹⁸⁾

وفي سبتمبر نقلت رويترز عن مصدرين أمنيين مصريين وصول ما يصل إلى ثمانمائة جندي، وهو تقرير يتعارض مع رواية اقتصر المشاركة على الجو والبحر. ونفى متحدث التحالف وجود قوات مصرية برية في اليمن في ١١ سبتمبر ٢٠١٥. ويقتضي الجمع بين الروايتين تسجيل عدم اليقين بشأن الانتشار البري، بدل انتقاء المصدر الذي يوافق فرضية الرفض أو الامتثال.⁽¹⁹⁾ (20)

تتوقع فرضية الاعتماد الخالص أن تقود الحاجة إلى المال إلى توسيع المشاركة استجابة لرغبة الشريك. أما إدخال الكلفة العسكرية ومصلحة الرياض في الحفاظ على مصر شريكًا فيسمح بتوقع مشاركة منتقاة وحدود يجري التفاوض عليها. وتدعم الأدلة العلنية المتاحة وجود

16 [R14] Reuters, "Central bank: Egypt's foreign reserves fall to \$15.29 bn," Egypt Independent, April 7, 2015, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

17 [R15] Arab News, "\$12bn pledged for Egypt," March 14, 2015, reporting the March 13 conference pledges, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

18 [R16] Anadolu Agency, "No ground troops deployed in Yemen: Egypt's Sisi," April 17, 2015, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

19 [R17] Reuters, "Egypt sends up to 800 ground troops to Yemen's war: Egyptian security sources," Egypt Independent, September 9, 2015, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

20 [R18] Ahram Online, "There are no Egyptian ground troops in Yemen: Saudi-led coalition spokesman," September 11, 2015, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

مساحة لتحديد شكل المشاركة؛ لكن مقدار استخدامها ونتائج التفاوض السري غير معلومة. ويظل تفسير الحسابات العسكرية المحلية منافسًا قويًا لتفسير أثر التمويل، لأن قبول عملية واسعة يعرض المؤسسة المنفذة لتكاليف لا يتحملها الممول وحده.

النتيجة المصنفة هي مشاركة محدودة معلنة، بدرجة ثقة مرتفعة في التصريح ودرجة أقل في مطابقته لكامل الانتشار الفعلي. أما «رفض قوات برية مقابل تهديد مالي محدد» فدعوى غير مثبتة في مادة الدراسة. وتؤدي الحلقة وظيفية مهمة رغم هذا الحد: فهي تمنع تحويل الثقل المالي للشريك إلى توقع حتمي بأن كل تفضيل أمني له سيتحول إلى سياسة مصرفية مماثلة، وتحدد الوثائق التي يلزم الحصول عليها لحسم الاختبار لاحقًا.

الحلقة الثانية تيران وصنافير وتعدد مراكز القرار

تختلف قضية الجزيرتين عن بقية الحلقات لأن موضوعها ترتيب إقليمي يتعلق بممارسة السيادة، وليس توريدًا أو حصة في مشروع. ويمثل توقيع اتفاق أبريل ٢٠١٦ دليلًا مباشرًا على تفضيل مشترك لدى السلطتين التنفيذيتين لإتمام الترسيم. لذلك لا يُعامل الموقف التنفيذي المصري بوصفه رفضًا سابقًا غيره وقف الوقود في أكتوبر؛ فالتزام التوقيع أسبق من ذلك. وما تغير لاحقًا هو مسار الإقرار والتنفيذ في مواجهة اعتراضات داخلية.

أوقف حكم القضاء الإداري في يونيو ٢٠١٦ تنفيذ الاتفاق، وأيدت المحكمة الإدارية العليا الموقف المعارض في يناير ٢٠١٧. ثم صدر حكم الأمور المستعجلة في ٢ أبريل ٢٠١٧، وتبعته إجراءات برلمانية ورئاسية. يبين هذا التسلسل أن وصف «موقف مصر» يتطلب تحديد المؤسسة والتاريخ: توقيع السلطة التنفيذية، ومراجعة القضاء، وإقرار البرلمان، أفعال تختلف وظائفها وآثارها. ولا يتحول اعتراض محكمة تلقائيًا إلى سياسة تفاوضية تتبناها الحكومة. (21) (22)

جدول ٢ المحطات الحاسمة في مسار الجزيرتين

التاريخ	الواقعة	الدلالة للاختبار
٨ أبريل ٢٠١٦	توقيع اتفاق الترسيم	تفضيل تنفيذي سابق على أزمة الوقود
٢١ يونيو ٢٠١٦	وقف قضائي للتنفيذ	قيد مؤسسي يؤخر الالتزام

21Kebaish, Tiran and Sanafir [R09] ، مرجع سابق. بيانات المصدر والرابط الكامل في قائمة المراجع.

22 [R19] Reuters, "Egypt Court Overturns Block on Islands Transfer to Saudi Arabia," Voice of America, April 2, 2017, accessed October 20, 2026.

[Direct source link]

التاريخ	الواقعة	الدلالة للاختبار
١٦ يناير ٢٠١٧	تأييد الإدارية العليا للمنع	استمرار العائق بعد بدء أزمة الوقود
٢ أبريل ٢٠١٧	حكم الأمور المستعجلة المناقض	تنازع قضائي؛ ليس حكمًا في مارس
١٤ و ٢٤ يونيو ٢٠١٧	موافقة البرلمان ثم التصديق الرئاسي	تقدم مسار الإقرار الداخلي
يوليو ٢٠١٧ ثم مارس ٢٠١٨	نفاذ الاتفاق ثم إزالة الأحكام المتعارضة	اكتمال النتيجة السياسية والقضائية

مصادر التسلسل: R٠٩، ص ٨٣٧-٨٣٨؛ R٠١٩: ٢٠. يركز الجدول على المحطات اللازمة للاختبار، ولا يمثل سجلًا كاملاً لجميع الأحكام والإجراءات.

وتؤكد وثيقة مكتب الجغرافي بوزارة الخارجية الأمريكية نفاذ الاتفاق في يوليو ٢٠١٧، وتسجل التطور القضائي في مارس ٢٠١٨. تستخدم الدراسة الوثيقة لإثبات النتيجة المسجلة في ممارسة دولية رسمية، لا للتحكيم في أصل الملكية التاريخية. كما تصف تدخل المحكمة الدستورية في ٢٠١٨ بأنه إلغاء للأحكام المتعارضة وإزالة لعوائق التنفيذ، دون تحويله إلى حسم تفصيلي لكل الحجج التاريخية والدستورية المثارة في النزاع.⁽²³⁾

يمثل انتقال الاتفاق من توقيع إلى تنفيذ نتيجة متوافقة مع المصلحة السعودية المعلنة، وتزامنه مع حزم اقتصادية يجعل فرضية الربط بين الملفين جدية بالاختبار. لكن الاختبار السببي الأدق يسأل: هل كان الدعم مشروطاً بإتمام النقل؟ ومن أبلغ الشرط؟ وهل غير هذا الشرط تفضيل المؤسسة صاحبة القرار أو قدرتها على التنفيذ؟ لا تجيب حصيلة التمويل عن هذه الأسئلة. أما الأدلة المتاحة فتظهر أن عائقاً داخلياً حقيقياً فصل بين التوافق التنفيذي الأولي والنتيجة النهائية.

ومن منظور السيادة، تكشف الحلقة انفصال مسألتين: توافق السلطة التنفيذية مع طرف خارجي، وصراع المؤسسات والمجتمع على صلاحية إقرار الاتفاق. ويكون أثر المال محتملاً في تعزيز قيمة استمرار الشراكة أو رفع كلفة التعطيل، بينما يسهم ترتيب الاختصاصات داخلياً في تحديد متى يمكن تحويل الالتزام إلى قرار نافذ. لذا تصنف النتيجة بأنها اتفاق أقر بعد تأخير وتنازع مؤسسي، مع دليل قوي على المسار والنتيجة ودليل غير كاف على أن ضغطاً اقتصادياً محدداً هو الذي أنتج التوقيع أو تجاوز الاعتراضات.

23 [R20] Office of the Geographer, Guidance on Sovereignty of Tiran and Sanafir Islands, Bulletin no. 34 (Washington, DC: U.S. Department of State, June 25, 2018), p. 1. [Direct source link]

الحلقة الثالثة تعليق الوقود بين الخلاف السياسي والبدائل

أفاد تقرير رويترز في أكتوبر ٢٠١٦ بتوقف التدفق منذ الأول من الشهر، ثم وقوع التصويت المصري في مجلس الأمن بعد أسبوع. وتضمن تفسير «القشة الأخيرة» للتصويت، واحتمال اتصال الخلاف بالجزيرتين، وضغوط التقشف السعودي وعدم الرضا عن الإصلاح المصري. هذه روايات متفاوتة الإسناد داخل تقرير واحد، وليست شروطاً رسمية منشورة. وهي تبرر اختبار خلاف متراكم، دون اختزاله في واقعة تصويت منفردة.⁽²⁴⁾

وتضيف رواية AFP تفصيلاً حاسماً: قال متحدث وزارة البترول إن أرامكو أبلغت الهيئة شفهيًا قبل اجتماع مجلس الأمن، مع عدم إعلان سبب الوقف. وذكرت الوزارة التعاقد مع موردين آخرين، وقدرت حصة أرامكو بنحو أربعين في المائة من واردات المنتجات البترولية المكررة. التصريح صادر عن طرف معني بنفي الخلاف، ولذلك يُستخدم بوصفه شهادة مؤرخة تحتاج إلى مطابقة، لا وثيقة عن تاريخ القرار داخل أرامكو.⁽²⁵⁾

تُفصل هنا أربعة أزمنة: اتخاذ القرار لدى المورد؛ وإبلاغ الجهة المصرية؛ وعدم وصول الشحنة؛ وظهور الخبر علناً. المتاح يحدد بداية توقف التدفق ورواية عن سبق الإبلاغ للتصويت، لكنه لا يقدم خطاباً مؤرخاً يثبت يوم القرار. لذلك تُضعف الشهادة فرضية أن التصويت كان سبب بدء الوقف، إذا قُبِلت دقتها، بينما تبقى فرضية أن التصويت زاد الخلاف أو أثر في مدة التعليق ممكنة. وهذا فصل بين بدء الإجراء واستمراره، يمنع تحويل تعارض زمني جزئي إلى نفي لجميع الصلات السياسية.

في المقابل، وصلت وديعة سعودية بملياري دولار في سبتمبر ودخلت في رصيد الاحتياطي الذي بلغ نحو ١٩,٦ مليار دولار. يدل اختلاف المعاملة بين الوديعة والوقود على انتقائية الأدوات واستمرار قناة مالية قريبة زمنياً من التعليق، ويضعف وصف الحدث بأنه سحب شامل للدعم. ولكنه لا يثبت وحده قراراً سعودياً منسقاً باستعمال العصا والجزرة؛ فالوديعة سابقة، ولا تتوافر هنا وثيقة تجمع قرارها بقرار الوقود.⁽²⁶⁾

24 [R21] Reuters, "Fuel aid halt suggests deeper Saudi-Egyptian rift," Egypt Independent, October 15, 2016, syndicated report originally dated October 14, accessed October 20, 2026. [\[Direct source link\]](#)

25 [R22] The New Arab and agencies, "Egypt secures alternative oil sources after Saudi halt: ministry," October 12, 2016, including statements reported by AFP, accessed October 20, 2026. [\[Direct source link\]](#)

26 [R23] Reuters, "Egypt's \$2 bln deposit from Saudi Arabia showed in September reserves," October 13, 2016, accessed October 20, 2026. [\[Direct source link\]](#)

وتُظهر وثائق صندوق النقد أن فجوة التمويل المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت ١٦,٣ مليار دولار في جدول ميزان المدفوعات. الرقم تقدير في تقرير أُعد في نوفمبر، وليس رصيدًا معلومًا بالكامل عند اتخاذ كل قرار سابق. وأقر البرنامج البالغ اثني عشر مليار دولار في نوفمبر بعد تحرير سعر الصرف في الثالث منه. يوضح ذلك أن قدرة مصر على امتصاص الصدمة تشكلت أثناء الأزمة من مورد سلعي بديل وتمويل وسياسات جديدة، لا من احتياطي ثابت وحده. (27) (28)

وكان البحث عن البديل العراقي مسارًا تدريجيًا. أوردت تغطية نوفمبر ٢٠١٦ مذكرة تفاهم بشأن تعاون في صناعة النفط، ثم نقل تقرير أبريل ٢٠١٧ ترتيبات لاستيراد مليون برميل من الخام شهريًا. المذكرة دليل على السعي إلى تنويع العلاقة، والترتيبات اللاحقة أقرب إلى بديل قابل للتنفيذ؛ لكن الخام ليس بديلًا مطابقًا للمنتجات المكررة، ولا تطابق وحدة البرميل وحدة الطن. كما أن تنفيذ البديل يتطلب تكريرًا وتمويلًا ونقلًا، فلا يختزل في مساواة كميتين مختلفتين. (29) (30)

وفي ١٥ مارس ٢٠١٧ أعلنت وزارة البترول قرب استئناف شحنات أرامكو، ونقلت تفسيرًا يتعلق بظروف السوق والإنتاج والصيانة. وأشار التقرير إلى اعتماد مصر على السوق الفورية خلال الانقطاع. يمثل الإعلان تقدمًا نحو إنهاء التعليق، وهو سابق لحكم ٢ أبريل ولموافقة البرلمان والتصديق على اتفاق الجزيرتين في يونيو. هذا الترتيب يضعف فرضية أن الإنجاز القانوني النهائي لنقل الجزيرتين كان شرطًا لازمًا لإعلان الاستئناف؛ لكنه لا يحسم احتمال تفاهمات أو ضمانات سياسية أسبق لم تُنشر. (31)

27 [R24] International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement under the Extended Fund Facility, IMF Country Report no. 17/17 (Washington, DC: IMF, January 2017), staff report dated November 7, 2016, Table 2, p. 26. DOI: 10.5089/9781475566901.002.

[Direct source link]

28 [R27] International Monetary Fund, "IMF Executive Board Approves US\$12 billion Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility for Egypt," Press Release no. 16/501, November 11, 2016, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

29 [R26] Aydogan Kalabalik, "Saudi halted oil supplies to Egypt in October: Minister," Anadolu Agency, November 7, 2016, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

30 [R34] Egypt Independent, "Egypt to import 1 million barrels of crude oil a month from Iraq," April 12, 2017, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

31 [R25] Ehab Farouk and Eric Knecht, "Saudi Aramco to resume oil product shipments to Egypt soon," Reuters, republished by Business Standard, first published March 15, 2017 and updated March 16, 2017, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

جدول ٣ اختبارات تتبع العملية في أزمة الوقود

الدليل أو المطلوب	الادعاء المختبر	نوع الاختبار	الحصيلة
روايات الخلاف والتصويت R21	دافع سياسي ضمن خلاف متراكم	قشة في الريح	يرفع المعقولة؛ مصدرية بعض الروايات مجهولة
سبق الإبلاغ بحسب R22	التصويت سبب بدء الوقف	طوق زمني	يضعف الادعاء إذا صحت الشهادة؛ يوم القرار غير معلوم
وديعة سبتمبر R23	سحب شامل لجميع أدوات الدعم	طوق لتعميم القطيعة	النمط المرصود انتقائي وقنواته متمايضة
إعلان مارس قبل إقرار يونيو ٢٠R و R09	الإقرار النهائي شرط إعلان الاستئناف	طوق زمني	النسخة الصارمة من الشرط لا توافق التسلسل
خطاب ربط صريح أو محضر موثق	وقف المورد لإلزام مصر بمطلب بعينه	مسدس مدخن مطلوب	غير متاح؛ غيابه لا ينفي المشروعية وحده

ينتهي الاختبار إلى نتيجة إيجابية محددة: كان المورد مهمًا، وكان الانقطاع فعليًا، وفرض البحث عن بدائل، لكنه لم يمه الشراكة أو يجعل الاستبدال المادي مستحيلًا. الدليل قوي على قابلية تعرض مصر لضغط انتقائي وعلى وجود استجابة تكيفية؛ ومتوسط على ارتباط الحدث بخلاف سياسي أوسع؛ وضعيف على صيغة شرط سري بعينه. أما تفسير التقشف والتجارة فله شواهد معلنة، لكنه لا يفسر وحده اختيار التوقيت والجهة دون بيانات عن تخصيص أرامكو لإمداداتها أو مراسلات القرار.

الحلقة الرابعة رأس الحكمة والتفاوض في ظرف نقص السيولة

توضح هذه الحلقة اختلاف الاستثمار عن الدعم القابل للتجديد. وسبقها إعلان صندوق الاستثمارات العامة تأسيس الشركة السعودية المصرية للاستثمار في أغسطس ٢٠٢٢، وهو دليل على استعمال قناة مؤسسية للاستثمار. لا يكفي الإعلان لاستنتاج حجم الأموال المنفذة أو نجاح التحول عن المساعدات، لكنه يحدد أداة مختلفة تتطلب فحص الأصول والحقوق والعوائد. وتُدرج هذه الواقعة جسرًا سياقيًا، ولا تُعامل حالة خامسة أو دليلًا على تغطية جميع السنوات الفاصلة.⁽³²⁾

أعلن تحالف تقوده ADQ في فبراير ٢٠٢٤ استثمار خمسة وثلاثين مليار دولار: أربعة وعشرين مليارًا لحقوق تطوير رأس الحكمة، وأحد عشر مليارًا من تحويل الودائع للاستثمار

[R32] [٣٣] صندوق الاستثمارات العامة، «صندوق الاستثمارات العامة يعلن إطلاق الشركة السعودية المصرية للاستثمار»، ٥ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٦. [الرابط المباشر]

في مشروعات داخل مصر، مع احتفاظ الحكومة المصرية بحصة خمسة وثلاثين في المائة في مشروع رأس الحكمة. هذه هي البنية المعلنة للصفقة، ولذلك لا تُعد القيمة كلها نقدًا جديدًا، ولا تُضاف الودائع إليها مرة أخرى، كما لا يُفترض أن كل الودائع المحولة خُصصت للمشروع الساحلي نفسه.⁽³³⁾

تكمّن المسألة السياسية في انتقال العلاقة من تدبير السيولة إلى ترتيب حقوق طويلة الأجل في أصول ومجالات تنمية. يملك الطرف الخارجي قدرة توفير مورد كبير بسرعة، وتملك الحكومة سلطة إتاحة الحقوق وتنظيم المشروع. هذه العلاقة تخلق تفاوضًا غير متكافئ في ظرف الأزمة، لكنها تخلق أيضًا مصلحة استثمارية في استمرار التعاون. ولا تعادل ملكية حقوق التطوير بذاتها انتقال السيادة الإقليمية؛ فاختبار ذلك يتطلب تحديد الاختصاصات القانونية والتنظيمية والقضائية التي تغيرت، لا الاكتفاء بجنسية المستثمر أو قيمة الصفقة.

أقر صندوق النقد في مارس ٢٠٢٤ زيادة التمويل بنحو خمسة مليارات دولار ضمن البرنامج القائم. وحدد مرونة الصرف، وتشديد السياسات، وضبط الاستثمار العام، وتوسيع دور القطاع الخاص ضمن إجراءات البرنامج. كما اعتبر صفقة رأس الحكمة تخفيفًا لضغوط ميزان المدفوعات القريبة، وربط استخدام مواردها ببناء الاحتياطي وتسوية المتأخرات وخفض الدين. وعليه، فإن المشروطة الاقتصادية المعلنة هنا موثقة في علاقة مصر بالصندوق؛ ونسبتها تلقائيًا إلى مطلب إماراتي يخلط بين أطراف وآليات مختلفة.⁽³⁴⁾

وفي ٦ مارس ٢٠٢٤ أعلن البنك المركزي ترك تحديد سعر الصرف لقوى السوق، ورفع أسعار الفائدة الأساسية ستمائة نقطة أساس. ويعني ذلك أن معالجة نقص النقد لم تعتمد على الصفقة وحدها، بل اقترنت بتغيير قواعد الحصول على العملة وتسعير التمويل المحلي. وهذه إجراءات داخلية ذات كلفة توزيعية، تُقرأ سياسيًا ضمن التفاوض على إدارة الأزمة. أما تعيين أثر مستقل لكل من التعويم والصفقة والبرنامج الدولي على الاحتياطي فيتطلب بيانات وتقديرًا سببيًا يتجاوزان تصميم هذه الدراسة.⁽³⁵⁾

وأظهرت إعلانات البنك المركزي ارتفاع الاحتياطي من ٣٥,٣١٠,٨ مليار دولار بنهاية فبراير إلى ٤٠,٣٦١,٣ مليارًا بنهاية مارس، ثم ٤٧,١٠٩,١ مليارًا بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

[R33] ٢٨ مكتب أبوظبي الإعلامي، «القابضة ADQ تقود تحالفًا لاستثمار ٣٥ مليار دولار في جمهورية مصر العربية»، ٢٣ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٦. [الرابط]

[المباشر]

34 [R29] International Monetary Fund, "IMF Executive Board Completes the First and Second Reviews of Extended Fund Facility Arrangement for Egypt, Approves Augmentation of the Arrangement," Press Release no. 24/101, March 29, 2024, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

35 [R36] Central Bank of Egypt, "Special MPC Press Release 6 March 2024," March 6, 2024, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

الزيادة بين فبراير ومارس تساوي نحو ٥,٠٥ مليارات، وهي تغير صاف في رصيد يتأثر بتدفقات ومدفوعات متعددة. لذلك لا يجوز مساواتها بحصيلة رأس الحكمة أو اتخاذها مقياساً حصرياً لأثر التعويم. ورصيد فبراير لاحق للإعلان، فلا يمثل خط أساس سابقاً للصفقة.⁽³⁶⁾

(37) (38)

تظهر الحلقة تفاعلاً بين مورد خارجي كبير وتعديل السياسات وإعادة ترتيب حقوق الاستثمار. وفي الأجل القصير يمكن لتوافر السيولة أن يوسع قدرة الدولة على دفع التزاماتها، بينما قد يضع التعاقد الطويل قيوداً على الخيارات اللاحقة بحسب شروطه. ليست العلاقة إذن تناقصاً خطياً في الاستقلال كلما زاد الاستثمار. والنتيجة الموثقة هي قبول ترتيب استثماري تفاوضي في ظرف تمويلي صعب، مع تحسن لاحق في الاحتياطي ومشروطة إصلاح معلنة لدى الصندوق. أما ثمن سياسي خارجي محدد أو نقل لاختصاص سيادي فلم تثبته المادة المنشورة التي اعتمدتها الدراسة.

وتبقى حصة الحكومة في المشروع دليلاً على شكل الاتفاق النهائي، لا دليلاً مستقلاً على قوة موقفها قبل التفاوض أو عدالة التقييم. ولا يمكن الحكم على القدرة التفاوضية من النتيجة التي يراد تفسيرها. ولتجاوز هذا القيد يلزم الاطلاع على مسودات الشروط والمنافسة بين العروض وتقييم الأصول وبدائل التمويل التي كانت مطروحة بالفعل. تستخدم الدراسة هذا النقص لتحديد حدود الترميز، وثُبقي جودة التفاوض في هذه الحلقة غير معلومة، بدل منحها درجة مرتفعة لمجرد كبر الصفقة.

36 [R30] Central Bank of Egypt, "Net International Reserves reached US\$35,310.8 mn at the end of February 2024," March 5, 2024, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

37 [R31] Central Bank of Egypt, "Net International Reserves reached US\$40,361.3 mn at the end of March 2024," April 3, 2024, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

38 [R32] Central Bank of Egypt, "Net International Reserves reached US\$47,109.1 mn at the end of December 2024," January 6, 2025, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

المبحث الخامس المقارنة المنظمة ومناقشة النتائج

المؤشرات الاقتصادية بوصفها قيودًا سياسية

يجمع الجدول التالي الأرقام التي تؤدي وظيفة محددة في الاستدلال. الغرض بيان الظروف التي تحدد كلفة الانتظار أو الخلاف، وليس إنشاء نسبة ميكانيكية لقياس السيادة. كما يميز بين بيانات منشورة قبل القرار وبيانات لاحقة توضح تطور الظرف. وعند استخدام مؤشر لاحق، لا يدخل وحده في ترميز المتغير السابق للقرار؛ لأن ذلك سيجعل التفسير قائمًا على معرفة لم تكن متاحة لصانع القرار حينها.

جدول ٤ المؤشرات الاقتصادية للحلقات الأربع

الحلقة	الرقم وتاريخه ومصدره	الاستخدام السياسي وحدود القياس
اليمن	احتياطي ١٥,٤٥ مليار دولار في فبراير و ١٥,٢٩ في مارس ٢٠١٥؛ تعهدات خليجية ١٢ مليارًا في مارس. R١٤ و R15	ضغط سيولة قريب من بدء المشاركة؛ التعهدات لا تساوي مدفوعات منفذة
الجزيرتان	احتياطي ١٦,٥٦١ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٦. R35	خط أساس يسبق توقيع أبريل؛ لا يحدد سعرًا للقرار السيادي
الوقود	٧٠٠ ألف طن شهريًا؛ نحو ٤٠٪ من واردات المنتجات المكررة بحسب المتحدث. R٢١ و R22	قيمة الأداة في تأمين الواردات؛ النسبة لا تخص إجمالي الطاقة أو الاستهلاك
الوقود	احتياطي يقارب ١٩,٦ مليار دولار في سبتمبر، يشمل وديعة سعودية بمليارين. R23	الوديعة جزء من الرصيد وليست مبلغًا يضاف إليه ثانية
الوقود	فجوة تمويل متوقعة ١٦,٣ مليار دولار للسنة ٢٠١٦/٢٠١٧، بتقدير نوفمبر. R24	حاجة برنامجية لاحقة لبدء التعليق؛ ليست رصيد دين أو نقصًا بقي دون تغطية
رأس الحكمة	٣٥ مليار دولار معلنه، منها ٢٤ لحقوق التطوير و ١١ تحويل ودائع. R28	الفصل بين النقد الجديد وتحويل الالتزامات؛ لا جمع مزدوج
رأس الحكمة	٣٥,٣١٠.٨ ثم ٤٠,٣٦١.٣ ثم ٤٧,١٠٩.١ مليار دولار للاحتياطي في فبراير ومارس وديسمبر ٢٠٢٤. R30-R32	أرصدة شهرية؛ تحسن السيولة لا يعزل أثر الصفقة عن بقية التدفقات
رأس الحكمة	زيادة برنامج الصندوق بنحو ٥ مليارات دولار في مارس ٢٠٢٤. R29	مصدر آخر للتيسير المالي بشروط منشورة؛ ليس تمويلًا إماراتيًا

يستند رقم مارس ٢٠١٦ إلى بيانات البنك المركزي التي توردها وزارة المالية في تقريرها الشهري. ويُستخدم بمسمى رصيد احتياطيات البنك المركزي، مع الانتباه إلى اختلاف

التعريفات بين الجداول الوطنية ومفهوم صافي الاحتياطات المعدل لأغراض برامج الصندوق؛ فلا تُبنى هنا سلسلة قياسية موحدة تجمعها دون تسوية منهجية.⁽³⁹⁾

تمنح هذه المؤشرات تفسيراً أكثر تحديداً لمعنى القيد: قد يكون شراء الوقود ممكناً، لكن فقدان التمويل الميسر يزيد كلفة الاختلاف؛ وقد تتيح صفقة استثمار وفرة عاجلة من النقد، لكن سرعة الحاجة إليها تقلل الوقت المتاح للمفاضلة بين الشروط. أما الوديعة فتوفر حماية في اللحظة الراهنة مع التزام مستقبلي. وتظهر أهمية السياسة في إدارة الزمن والبدل والاختصاص، لا في نسبة مساعدات مجردة من سياقها.

ترميز المتغيرات وتوقعات الاستجابة

تعرض المصفوفة تقديرات تحليلية قابلة للمراجعة، وليست قياسات موضوعية للدوافع. تعني الثقة المرتفعة أن المؤشر نفسه موثق مباشرة، والمتوسطة أن الاستدلال يستند إلى قرائن علنية، والمنخفضة أن فجوة معلومات مؤثرة باقية. وقد تكون الواقعة مؤكدة مع بقاء الترميز التفسيري متوسط الثقة. ولا يعد توافق التوقع والنتيجة وحده إثباتاً للسببية؛ إذ يمكن لتفضيلات محلية أو لمصالح تجارية أن تنتج النتيجة نفسها.

جدول ٥ مصفوفة ترميز المتغيرات لكل حلقة

الحلقة	المتغير	الترميز والثقة	الدليل وحد التفسير
اليمن	صعوبة التعويض	مرتفعة؛ متوسطة	ضيق الاحتياطي وتعدد التعهدات الخليجية؛ لا تتاح بدائل فورية مماثلة مثبتة. R١٤ و R15
اليمن	القدرة المؤسسية	غير معلومة	سلطة تنفيذ عسكرية محلية واضحة؛ لا تتاح محاضر طلب أو تفاوض. R١٦ و R17
اليمن	مصلحة الشريك	مرتفعة؛ متوسطة	حاجة الشراكة الأمنية إلى دور مصري؛ تقدير من تحليل العلاقة، لا مطلب مشروط منشور. R07
الجزيرتان	صعوبة التعويض	متوسطة؛ متوسطة	هشاشة مالية قبل الاتفاق، دون دليل على توقف مورد لازم فور رفضه. R35
الجزيرتان	القدرة المؤسسية	متوسطة؛ متوسطة	وجود اختصاصات وإجراءات تصديق متعددة قبل النفاذ؛ إمكان التأخير مؤسسياً. R09
الجزيرتان	مصلحة الشريك	مرتفعة؛ مرتفعة	الاتفاق نفسه يوثق مصلحة سعودية في الترسيم؛ لا يقيس درجة الاستعداد للضغط. R20

39 [R35] Ministry of Finance, The Financial Monthly Report, June 2016 (Cairo: Ministry of Finance, 2016), p. 47, monetary sector table, "Central Bank (Gross)" reserves series, source: Central Bank of Egypt. [Direct source link]

الحلقة	المتغير	الترميز والثقة	الدليل وحد التفسير
الوقود	صعوبة التعويض	مرتفعة ماليًا؛ متوسطة	حصة مهمة وتسهيلات تمويل؛ بديل السوق موجود لكن شروطه مختلفة. R25 و R22
الوقود	القدرة المؤسسية	متوسطة؛ متوسطة	وجود جهة وطنية للاستيراد؛ الشراء البديل أثناء الأزمة دليل ممارسة، وليس قدرة مفترضة من النتيجة. R22
الوقود	مصلحة الشريك	متوسطة؛ متوسطة	شراكة قائمة وقناة إيداع قريبة من التعليق؛ الاستدلال على كلفة الانقطاع غير مباشر. R23 و R28
رأس الحكمة	صعوبة التعويض	مرتفعة؛ متوسطة	نقص النقد واحتياجات التمويل في تقييم الصندوق؛ لا تثبت الوثائق استحالة كل البدائل. R29
رأس الحكمة	القدرة المؤسسية	غير معلومة	الاختصاص الحكومي ظاهر؛ العروض البديلة ومحاضر التفاوض وتقييم الحقوق غير متاحة. R28
رأس الحكمة	مصلحة المستثمر	مرتفعة؛ متوسطة	هدف استثماري محدد طويل الأجل؛ تقدير للمصلحة في الاستثمار، لا ضمان لسلوك لاحق. R28

يشير ترميز الجزيرتين والوقود إلى قدرة مؤسسية قابلة للرصد، ولا يعني استقلال المؤسسات السياسي عن السلطة التنفيذية. وفي حلقة الوقود تُفصل صلاحية الاستيراد القائمة عن نجاح استعملها أثناء الأزمة، حتى لا تصبح الاستجابة نفسها تعريفًا للقدرة. أما مستوى حاجة الممول فليس مقدارًا ثابتًا: فالمصلحة الأمنية لا تطابق المصلحة في مشروع عقاري، ويجعل اختلافهما المقارنة بين الأدوات أهم من المقارنة بين أحجام الأموال وحدها.

جدول ٦ التوقع والاستجابة المرصودة وقوة الاستنتاج

الحلقة	التوقع المشروط بالمتغيرات	النتيجة وحد الدليل
اليمن	مشاركة مع محاولة ضبط الكلفة؛ توسعها مشروط بمطلب وأداة ضغط موثقين	مشاركة محدودة معلنة؛ الانتشار البري محل تعارض. لا يثبت رفض طلب مشروط
الجزيرتان	توافق تنفيذي قد يتأخر عبر مؤسسات التصديق والاعتراض	إقرار بعد تعطيل وتنازع؛ المسار قوي الإثبات، والمقايضة الملزمة غير مثبتة
الوقود	تكيف مكلف وتوسيع الموردين، مع سعي لاستعادة التسهيل	شراء بديل وإعلان استئناف؛ النمط الانتقائي ثابت، والدافع السياسي المحدد مرجح جزئيًا
رأس الحكمة	قبول مورد كبير مع تفاوض على حقوق؛ جودة الشروط غير قابلة للتنبؤ هنا	ترتيب استثماري معلن وتحسن سيولة؛ مشروعية الصندوق واضحة، والثمن السياسي الخارجي غير موثق

سجل الدعاوى والأدلة المطلوبة لتحديثها

يُكمل جدول ٧ مصفوفتي المتغيرات والنتائج، ويسجل الحكم الراهن لكل دعوى والدليل الذي يمكن أن يغيره. الأدلة المدرجة مسارات للتحقق، وليست كافية تلقائيًا للترقية؛ فطلب قوة برية يثبت المطلوب، لكنه لا يثبت وحده ربط التمويل به. كما أن الدليل على تفضيل سابق يضعف تفسير تغيير ذلك التفضيل، دون أن ينفي إمكان ضغط لاحق على توقيت التنفيذ.

جدول ٧ الدرجة الراهنة والدليل المرقى والدليل المخفض

الحلقة	الدرجة الراهنة ونطاقها	الدليل المرقى	الدليل المخفض أو المناقض
اليمن	١ للمشاركة المحدودة المعلنه؛ ٠ لدعوى إكراه محددة. R16-R18	طلب سعودي موثق يحدد المطلوب؛ وشهادة بالشرط والإبلاغ لاختبار المحاولة؛ وبقية الأركان للدرجة ٥	سجل قرار سابق للطلب ومستقل عنه يناقض نسبة ذلك القرار إليه
الجزيرتان	١ للمسار المؤسسي؛ ٣ لاحتمال ارتباط ترتيبات الزيارة؛ ٠ لإكراه محدد. R٠٩ و R٢٠ و R21	وثيقة تربط حزمة بعينها بالتوقيع أو الإقرار، وشهادة تفاوضية مستقلة؛ مع فحص التفضيل السابق	محاضر تثبت تفضيلاً تنفيذياً سابقاً ومستقلاً تضعف دعوى تغييره بالضغط
الوقود	١ للتعليق؛ ٢ لتباين الوديعة والوقود؛ ٣ للارتباط السياسي؛ ٠ لمطلب إكراهي معين. R21-R23	مراسلات القرار أو شهادات مستقلة بالربط، وبيانات تخصيص تفحص البديل التجاري؛ قد تدعم ٤، لا ٥ تلقائياً	قيد تجاري أو مالي موثق يفسر توقيت الحالة وشروطها؛ وتأثر عملاء مماثلين قرينة تحتاج مقارنة
رأس الحكمة	١ للترتيب التمويلي وشروط الصندوق المنشورة؛ ٠ للإكراه الإماراتي المحدد. R٢٨ و R29	مسودات وعروض بديلة ومحاضر تعين مطلباً سياسياً وشرطاً وإبلاغاً، ثم أثره في القرار	سجل تفاوض شامل يحدد مصادر الشروط ويضعف نسبة الشرط السياسي للإمارات؛ شروط الصندوق وحدها لا تنفيه

في حلقة الوقود، تظل الدرجة ٢ وصفاً لتباين الأدوات والتواريخ: وديعة في سبتمبر وتعليق الوقود في أكتوبر. وهي لا تثبت أن وديعة جديدة استمرت خلال التعليق، ولا تثبت تعدد الانتقاء العقابي. وفي الجزيرتين، تتعلق الدرجة ٣ باحتمال ارتباط الترتيبات السياسية والاقتصادية، لا بثبوت مقايضة مشروطة؛ وفي رأس الحكمة يخص الأثر التمويلي الترتيب المعلن، لا تقدير أثر سببي معزول في الاحتياطي.

تتطلب ترقية الارتباط السياسي في أزمة الوقود إلى الدرجة ٤ تحقق أربعة أمور مجتمعة: ضبط الصلة بين اتفاق الوقود البالغ ٢٣ مليار دولار وترتيبات الجزيرتين في سياق زيارة

أبريل بوثائقها وتواريخها؛ وتحديد نطاق الإبلاغ في أكتوبر وما أضيف إليه في نوفمبر؛ وتقاطع مصادر مستقلة على الدافع السياسي نفسه؛ وبيانات تضعف تفسير التوقيت تجاريًا أو ماليًا. ولا يكفي اجتماع العقود في زيارة واحدة لإثبات المقايضة، كما لا يكفي غياب شرح تجاري مفصل للحكم ببطلانه.

توثق المادة إبلاغًا شفهيًا بشأن شحنات أكتوبر بحسب متحدث الوزارة، ثم نقلت رويترز في ٧ نوفمبر تأكيد الوزير أن الوقف غير محدد الأجل. هذا تطور في نطاق المعلومات المعلنة؛ ولا يثبت بذاته تاريخ قرار ثانٍ مستقل بالتصعيد. كما أن إفادة الوزارة المنقولة عبر AFP لا تؤيد الدافع السياسي، بل تنفيه. لذلك تتقاطع الروايات على وقوع التعليق، وتختلف في تفسيره. ولم تتوافر بيانات تخصيص أو مراسلات تستبعد البديل التجاري بما يكفي؛ فتبقى دعوى الارتباط السياسي في الدرجة ٣. (40)

ما الذي تفسره المقارنة

توضح المقارنة أن تأثير المورد يمر عبر نوع القرار والجهة التي تتحمل كلفته. ففي العمليات العسكرية تتصل الكلفة بالمؤسسة المنفذة وبالالتزامات أمنية طويلة، وفي الاتفاق الإقليمي تمر النتيجة عبر إجراءات تتنازعها مؤسسات داخلية، وفي الوقود يتركز القيد في انتظام الإمداد وشروط تمويله، وفي الاستثمار يتعلق الأمر بتبادل سيولة عاجلة بحقوق وعوائد مستقبلية. وبذلك لا يمكن نقل نتيجة حلقة إلى أخرى لمجرد أن طرفًا خليجيًا حاضر في كليهما.

تظهر كذلك حدود تصوير العلاقة في صورة ممول واحد يملك كل مفاتيح القرار. الكويت جزء من سياق الدعم، والسوق الدولية مورد بديل للطاقة، والعراق مسار لتنويع الإمدادات، وصندوق النقد جهة ذات شروط مستقلة. لكن التعدد لا يساوي حرية كاملة؛ فقد تظل البدائل مكلفة أو بطيئة أو مرتبطة بشروط أخرى. وتتمثل قدرة الدولة العملية في تحويل العلاقات إلى بدائل قابلة للاستخدام في الوقت المناسب، لا في كثرة الاتفاقيات أو الزيارات وحدها.

أما دور المؤسسات الداخلية فيظهر أوضح ما يكون في المسافة بين التوقيع والتنفيذ. فالقرار الخارجي قد يتفق مع تفضيل الحكومة، بينما يواجه اعتراضًا قضائيًا أو مجتمعيًا. عندئذ تصبح مساءلة الحكومة مسألة قائمة بذاتها، ولا يصح تحويلها إلى دليل مباشر على

40 [R38] Reuters, "Saudi Aramco halts petroleum product shipments to Egypt," Gulf Times, November 7, 2016, accessed October 20, 2026. [Direct source link]

غياب السيادة أو اكتمالها. وتفيد هذه التفرقة في تفسير احتمال تعزيز قدرة السلطة التنفيذية على إنفاذ التزاماتها دون أن يعني ذلك زيادة قدرة المجتمع على مراقبتها أو اتساع بدائل الدولة إزاء شركائها.

لا تنتج الحالات ترتيباً كلياً لمصر على سلم الاستقلال، بل تقدم صورة موزعة بحسب الملف والزمن. فأقوى دليل على ضغط بنوي هو ارتفاع كلفة الاستغناء عن مورد ميسر، وأقوى دليل على استقلال نسبي هو القدرة الموثقة على إدارة بديل أو تأخير الالتزام. أما الادعاء بأن دولة أخرى أصبحت صاحبة القرار المصري فيحتاج سلسلة أدلة أكثر صرامة من المعروف. وتظل هذه النتيجة سياسية: إنها تحدد أين توجد القدرة على التأثير وكيف تقاومها المؤسسات أو تتكيف معها، بدل إبدال التحليل بوصف شامل للتبعية.

الخاتمة والنتائج

أجابت الدراسة عن سؤال حدود الاختيار عبر أربع حلقات متفاوتة في الأداة والقرار. وتخلص إلى أن الضيق المالي يوفر قابلية للتأثر، لكنه لا يحدد بمفرده اتجاه الاستجابة. تزيد قوة المورد عندما يصعب تعويض شروطه في الزمن المتاح، وتقل قدرة الشريك على تحويله إلى إملاء شامل عندما تتوافر بدائل قابلة للتنفيذ أو تكون له مصلحة معتبرة في استمرار العلاقة. أما التفضيلات المحلية والاختصاصات المؤسسية فتحدد كيف ينتقل الضغط المحتمل إلى فعل سياسي.

وبحسب سلم الدليل في الجدول ٣-ب، ثبت تعليق شحنات الوقود وتباين الأدوات بين الوديعة والتوريد، في الدرجتين ١ و ٢ على التوالي. وتدل شواهد على احتمال ارتباط التعليق بخلاف سياسي سابق، وهي الدرجة ٣؛ أما مطلب لاحق محدد مرتبط بشرط ومُبْلَغ إلى جهة مصرية مختصة فلم تتوافر مادة كافية لتعيينه. لذلك لا تبلغ هذه الدعوى الأركان ١ و ٢ و ٣ من معيار الجدول ٣-م، وتُسجل عند الدرجة ٠ للمطلب الإكراهي المحدد، دون أن تنتقص من ثبوت التعليق. ويحدد جدول ٧ الأدلة التي يمكن أن تغير هذا الحكم.

وفي رأس الحكمة، ثبت الترتيب التمويلي المعلن وشروط برنامج الصندوق المنشورة في نطاق الدرجة ١، ولم تتوافر مادة تبلغ الركن الأول لتعيين مطلب سياسي إماراتي مشروط؛ فتظل دعوى الإكراه الإماراتي المحدد عند الدرجة ٠. ولا تُدرج صيغة الدرجة الخامسة قبل اكتمال المعيار، كما لا تستخدم صيغة الدرجة الرابعة لأزمة الوقود قبل استيفاء شروط ترقيتها. تُقرأ عبارات عدم التوثيق في النتائج والجدول ضمن هذا التفصيل: فهي تحدد الدعوى الناقصة ودليل ترقيتها، ولا تلغي الوقائع التي ثبتت.

النتيجة الأولى، بدرجة دليل قوية، أن أدوات العلاقة قابلة للفصل: لا يعني تعليق التوريد انتهاء الدعم بجميع قنواته، ولا يعادل تحويل الوديعة إلى استثمار ضخمًا جديدًا بالقيمة نفسها. الثانية، بدرجة دليل قوية على المسار، أن المؤسسات الداخلية تستطيع تأخير تنفيذ التزام خارجي، كما تكشف حلقة الجزيرتين، وإن كانت حصيلة التنازع قد تنتهي بتغليب التفضيل التنفيذي. الثالثة، بدرجة دليل متوسطة، أن صعوبة تعويض شروط التمويل أدق في تفسير القيد من مجرد توافر السلعة في السوق.

النتيجة الرابعة أن حالة اليمن تقدم دليلاً على حدود المشاركة المعلنة، لا اختباراً مكتملاً لرفض طلب سعودي مقترن بعقوبة مالية. والخامسة أن حلقة رأس الحكمة توثق أثرًا تمويليًا

وترتيبًا استثماريًا ومشروطية اقتصادية متعددة الأطراف، بينما تظل فرضية المقابل السياسي الإماراتي المحدد بحاجة إلى وثائق. وفي أزمة الوقود، تُضعف الأدلة الزمنية تفسير التصويت بوصفه السبب المنفرد لبدء التعليق، وتُبقى تفسير الخلاف السياسي المتراكم مفتوحًا إلى جانب التفسير التجاري والمالي.

تقترح الدراسة النظر إلى السيادة بوصفها أبعادًا متميزة وإلى الاستقلال بوصفه قدرة متغيرة على إدارة الالتزامات، لا صفة تزول دفعة واحدة عند تلقي المساعدة. ومع ذلك، فإن تكرار تدبير الأزمات بموارد عاجلة قد يضيق تدريجيًا مجال الخيارات إذا استُبدلت الحاجة الآنية بالالتزامات يصعب تعديلها. هذا احتمال يحتاج تتبعًا ممتدًا للعقود وأجالها، ولا يستخلص من حجم صفقة منفردة. وبهذا ترتبط الدراسة بموضوع تحولات الدولة: استمرار الشكل القانوني للدولة لا يغني عن فحص توزيع القدرة على صنع القرار داخلها وحولها.

وتترتب على النتائج أولويات بحثية وعملية محددة: نشر شروط الالتزامات الكبرى وتقييم البدائل قبل إقرارها؛ الفصل في البيانات العامة بين التعهدات والتدفقات وأرصدة الودائع؛ وتوثيق المراسلات التي تربط الموارد بالمطالب السياسية. وهذه إجراءات تحسن إمكانية المساءلة وتقييم الاستقلال معًا دون الخلط بينهما. أما استكمال الاختبار الأكاديمي فيحتاج إلى محاضر تفاوض وشهادات موثوقة ومتقاطعة وبيانات تنفيذ للعقود؛ فهذه المادة، أكثر من إضافة سنوات أو دول جديدة، هي التي سترفع قدرة الدراسة على تفسير الانتقال من النفوذ المحتمل إلى الإكراه المثبت.

المصادر والمراجع

تشير رموز R ١٠ وما بعدها في الجداول والهوامش إلى القائمة الآتية. تاريخ الاطلاع على المصادر الإلكترونية ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٦. أرقام الصفحات تخص ترقيم المنشور الأصلي، والمواد الصحفية غير المرقمة موثقة بعنوانها وتاريخها ورابطها المباشر. تُستخدم بيانات منشورة بعد ٢٠٢٤ فقط إذا كانت توثق أحداثاً أو أرصدة داخل النطاق المحدد.

[R01] Michael Mann, "The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results," *European Journal of Sociology*, Cambridge: Cambridge University Press, vol. 25, no. 2 (1984), pp. 185–213, especially pp. 189–190.

<https://commons.princeton.edu/wp-content/uploads/sites/39/2017/09/Mann-Autonomous-Power.pdf>

[R02] Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy*, 1st ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 3–4, 26–28. Publisher DOI: 10.1515/9781400823260.

<https://doi.org/10.1515/9781400823260>

[R03] Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., *Power and Interdependence*, 3rd ed. (New York: Longman, 2001), pp. 10–11. ISBN 0-321-04857-1. The linked scan is the third edition; its filename refers to the original 1977 edition.

<https://allenbolar.com/wp-content/uploads/2017/02/keohane-and-nye-power-and-interdependence-1977.pdf>

[R05] Yasmine Farouk, *More than Money: Post-Mubarak Egypt, Saudi Arabia, and the Gulf*, GRC Gulf Paper (Gulf Research Center, April 2014), pp. 1–2, 18–20.

https://www.files.ethz.ch/isn/179860/Egypt_Money_new_29-4-14_2576.pdf

[R06] Sebastian Sons and Inken Wiese, *The Engagement of Arab Gulf States in Egypt and Tunisia since 2011: Rationale and Impact*, DGAPanalyse, no. 9 (Berlin: German Council on Foreign Relations, October 2015), pp. 25–26, 31–32.

https://dgap.org/system/files/article_pdfs/2015-09g.pdf

[R07] Fahad Nazer, *Saudi-Egyptian Relations at the Crossroads*, Issue Paper no. 8 (Washington, DC: Arab Gulf States Institute in Washington, October 27, 2015), pp. 1–2, 11–12.

https://agsi.org/wp-content/uploads/2015/10/Nazer_SaudiEgyptianRelations_version2.pdf

[R08] Karen E. Young, *The Interventionist Turn in Gulf States' Foreign Policies* (Washington, DC: Arab Gulf States Institute in Washington, June 1, 2016), pp. 4–5.

https://agsi.org/wp-content/uploads/2016/06/Young_Interventionist_ONLINE-1.pdf

[R09] Karim Adel Kebaish, “Tiran and Sanafir: A Historical and Constitutional Argument Opposing the Territorial Cession of the Tiran and Sanafir Islands to Saudi Arabia,” *Texas Law Review*, Austin: Texas Law Review, vol. 97, no. 4 (2019), pp. 835–858, especially pp. 837–838, 854–858.

<https://texaslawreview.org/wp-content/uploads/2019/03/Kebaish.V97.4.pdf>

[R04] David Collier, “Understanding Process Tracing,” *PS: Political Science & Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, vol. 44, no. 4 (2011), pp. 823–830, especially pp. 825–827. DOI: 10.1017/S1049096511001429.

<https://doi.org/10.1017/S1049096511001429>

[R37] Thomas C. Schelling, *Arms and Influence* (New Haven and London: Yale University Press, 1966), pp. 69–73. Chapter 2 scan hosted by the University at Buffalo.

<https://www.acsu.buffalo.edu/~fczagare/PSC%20346/Schelling.pdf>

[R10] Reuters, “Egypt gets \$1 bn from Saudis, clearing IMF hurdle,” *Egypt Independent*, May 10, 2012, accessed October 20, 2026.

<https://www.egyptindependent.com/egypt-gets-1-bn-saudis-clearing-imf-hurdle/>

[R11] Reuters, “Arab aid to Egypt reaches \$12 billion, after Kuwait pledges \$4 billion,” *Egypt Independent*, July 10, 2013, accessed October 20, 2026.

<https://www.egyptindependent.com/arab-aid-egypt-reaches-12-billion-after-kuwait-pledges-4-billion/>

[R12] Doaa Farid, “Libya deal and Gulf aid secure oil for Egypt,” *Daily News Egypt*, July 28, 2013, accessed October 20, 2026.

<https://www.dailynewsegypt.com/2013/07/28/libya-deal-and-gulf-aid-secure-oil-for-egypt/>

[R13] Reuters, “Qatar to give Egypt 5 gas cargoes in July,” *Arab News*, June 11, 2013, accessed October 20, 2026.

<https://www.arabnews.com/business/qatar-to-give-egypt-5-gas-cargoes-in-july-454656>

[R14] Reuters, "Central bank: Egypt's foreign reserves fall to \$15.29 bn," Egypt Independent, April 7, 2015, accessed October 20, 2026.

<https://www.egyptindependent.com/central-bank-egypt-s-foreign-reserves-fall-1529-bn/>

[R15] Arab News, "\$12bn pledged for Egypt," March 14, 2015, reporting the March 13 conference pledges, accessed October 20, 2026.

<https://www.arabnews.com/middle-east/12bn-pledged-for-egypt-717661>

[R16] Anadolu Agency, "No ground troops deployed in Yemen: Egypt's Sisi," April 17, 2015, accessed October 20, 2026.

<https://www.aa.com.tr/en/politics/no-ground-troops-deployed-in-yemen-egypts-sisi/56495>

[R17] Reuters, "Egypt sends up to 800 ground troops to Yemen's war: Egyptian security sources," Egypt Independent, September 9, 2015, accessed October 20, 2026.

<https://www.egyptindependent.com/egypt-sends-800-ground-troops-yemen-s-war-egyptian-security-sources/>

[R18] Ahram Online, "There are no Egyptian ground troops in Yemen: Saudi-led coalition spokesman," September 11, 2015, accessed October 20, 2026.

<https://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/140274/Egypt/Politics-/There-are-no-Egyptian-ground-troops-in-Yemen-Saudi.aspx>

[R19] Reuters, "Egypt Court Overturns Block on Islands Transfer to Saudi Arabia," Voice of America, April 2, 2017, accessed October 20, 2026.

<https://www.voanews.com/amp/egypt-court-overturns-block-on-islands-transfer-to-saudi-arabia/3793099.html>

[R20] Office of the Geographer, Guidance on Sovereignty of Tiran and Sanafir Islands, Bulletin no. 34 (Washington, DC: U.S. Department of State, June 25, 2018), p. 1.

https://data.geodata.state.gov/guidance/DoS_Bulletin_34-Tiran-and-Sanafir-2018.pdf

[R21] Reuters, "Fuel aid halt suggests deeper Saudi-Egyptian rift," Egypt Independent, October 15, 2016, syndicated report originally dated October 14, accessed October 20, 2026.

<https://www.egyptindependent.com/fuel-aid-halt-suggests-deeper-saudi-egyptian-rift/>

[R22] The New Arab and agencies, “Egypt secures alternative oil sources after Saudi halt: ministry,” October 12, 2016, including statements reported by AFP, accessed October 20, 2026.

<https://www.newarab.com/news/egypt-secures-alternative-oil-sources-after-saudi-halt-ministry>

[R23] Reuters, “Egypt’s \$2 bln deposit from Saudi Arabia showed in September reserves,” October 13, 2016, accessed October 20, 2026.

<https://www.reuters.com/article/business/finance/egypts-2-bln-deposit-from-saudi-arabia-showed-in-september-reserves-idUSKCN12D0QR/>

[R24] International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement under the Extended Fund Facility, IMF Country Report no. 17/17 (Washington, DC: IMF, January 2017), staff report dated November 7, 2016, Table 2, p. 26. DOI: 10.5089/9781475566901.002.

<https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2017/cr1717.pdf>

[R27] International Monetary Fund, “IMF Executive Board Approves US\$12 billion Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility for Egypt,” Press Release no. 16/501, November 11, 2016, accessed October 20, 2026.

<https://www.imf.org/en/news/articles/2016/11/11/pr16501-egypt-executive-board-approves-12-billion-extended-arrangement>

[R26] Aydogan Kalabalik, “Saudi halted oil supplies to Egypt in October: Minister,” Anadolu Agency, November 7, 2016, accessed October 20, 2026.

<https://www.aa.com.tr/en/middle-east/saudi-halted-oil-supplies-to-egypt-in-october-minister/680519>

[R34] Egypt Independent, “Egypt to import 1 million barrels of crude oil a month from Iraq,” April 12, 2017, accessed October 20, 2026.

<https://www.egyptindependent.com/egypt-import-1-million-barrels-crude-oil-month-iraq/>

[R25] Ehab Farouk and Eric Knecht, “Saudi Aramco to resume oil product shipments to Egypt soon,” Reuters, republished by Business Standard, first published March 15, 2017 and updated March 16, 2017, accessed October 20, 2026.

https://www.business-standard.com/article/reuters/saudi-aramco-to-resume-oil-product-shipments-to-egypt-soon-117031501417_1.html

[R٣٣] صندوق الاستثمارات العامة، «صندوق الاستثمارات العامة يعلن إطلاق الشركة السعودية المصرية للاستثمار»، ٥ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٦.

<https://www.pif.gov.sa/ar/news-and-insights/press-releases/2022/pif-launches-saudi-egyptian-investment-company/>

[R٢٨] مكتب أبوظبي الإعلامي، «القابضة ADQ تقود تحالفًا لاستثمار ٣٥ مليار دولار في جمهورية مصر العربية»، ٢٣ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٦.

<https://www.mediaoffice.abudhabi/ar/economy/adq-led-consortium-to-invest-usd35bn-in-egypt/>

[R29] International Monetary Fund, "IMF Executive Board Completes the First and Second Reviews of Extended Fund Facility Arrangement for Egypt, Approves Augmentation of the Arrangement," Press Release no. 24/101, March 29, 2024, accessed October 20, 2026.

<https://www.imf.org/en/news/articles/2024/03/29/pr24101-egypt-imf-executive-board-completes-first-second-reviews-eff-approves-augmentation>

[R36] Central Bank of Egypt, "Special MPC Press Release 6 March 2024," March 6, 2024, accessed October 20, 2026.

<https://www.cbe.org.eg/en/news-publications/news/2024/03/06/05/42/special-mpc-press-release-6-march-2024>

[R30] Central Bank of Egypt, "Net International Reserves reached US\$35,310.8 mn at the end of February 2024," March 5, 2024, accessed October 20, 2026.

<https://www.cbe.org.eg/en/news-publications/news/2024/03/05/13/38/net-international-reserves-at-the-end-of-february-2024>

[R31] Central Bank of Egypt, "Net International Reserves reached US\$40,361.3 mn at the end of March 2024," April 3, 2024, accessed October 20, 2026.

<https://www.cbe.org.eg/en/news-publications/news/2024/04/03/12/58/net-international-reserves-at-the-end-of-march-2024>

[R32] Central Bank of Egypt, "Net International Reserves reached US\$47,109.1 mn at the end of December 2024," January 6, 2025, accessed October 20, 2026.

<https://www.cbe.org.eg/en/news-publications/news/2025/01/06/13/05/net-international-reserves-at-the-end-of-december-2024>

[R35] Ministry of Finance, The Financial Monthly Report, June 2016 (Cairo: Ministry of Finance, 2016), p. 47, monetary sector table, “Central Bank (Gross)” reserves series, source: Central Bank of Egypt.

<https://budget.gov.eg/wp-content/uploads/2023/09/The-Financial-Monthly-Report-June-2016.pdf>

[R38] Reuters, “Saudi Aramco halts petroleum product shipments to Egypt,” Gulf Times, November 7, 2016, accessed October 20, 2026.

<https://www.gulf-times.com/story/520257/saudi-aramco-halts-petroleum-product-shipments-to-egypt>

ملحق منهجي مستقل

الاستدلال على الإكراه السياسي بالقرائن وتغير الاستجابة

يبحث هذا الملحق إمكان الاستدلال على الإكراه السياسي عند غياب نص علني يربط موردًا اقتصاديًا بمطلب سياسي. ويقترح مسارًا قرائنيًا مكملًا للمعيار الوثائقي الصارم الوارد في المتن، مع الإبقاء على أركان العلاقة السببية. وهو إضافة منهجية مستقلة مؤرخة في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٦؛ لا يتضمن إعادة اختبار الحلقات الأربع أو تغيير درجاتها الحالية. وتظل ترقية أي دعوى مرتبطة بتقييم أدلتها على نحو معلن، لا بمجرد توسيع أنواع الأدلة المقبولة.

طبيعة الإثبات في العلاقات السياسية

لا يتوقف إثبات الإكراه على وجود اتفاق مكتوب يعترف فيه أحد الطرفين بممارسة الضغط. فقد تنتقل الرسالة عبر التفاوض أو الإشارة أو التوقع المدعوم بسلوك سابق، كما قد تكون التهديدات معلنّة. لذلك يُفصل بين غياب الوثيقة الصريحة وغياب الأدلة على الآلية الإكراهية: يمكن تعويض الأول بقرائن قوية، بينما لا يعوّض الثاني افتراض أن العمل السياسي سري بطبيعته.

تطرح دراسة دريزنر أن الاقتصار على العقوبات المنفذة قد يحجب حالات انتزع فيها التهديد تنازلاً قبل تنفيذ العقوبة. وتدعم هذه الفكرة البحث في مرحلة التهديد والاستجابة المبكرة، لكنها لا تجعل التنازل في ذاته دليلاً على تهديد غير معلن. فإثبات وجود علاقة تمويلية أو منفعة خارجية يختلف عن إثبات استعمالها لتغيير قرار معين.⁽⁴¹⁾

في تتبع العملية، يمكن أن تنشأ قوة الاستدلال من اجتماع اختبارات متعددة تدعم تفسيراً وتضعف منافسيه. ويوضح كولير أن الاختبار الحاسم المزدوج قد يتكون من تضافر اختبارات، وأن اجتياز اختبار الطوق لا يكفي وحده لتأكيد التفسير. وتُقاس القرينة هنا بقدرتها على التمييز بين الإكراه والتفسيرات الأخرى، لا بكونها مباشرة أو غير مباشرة فقط.⁽⁴²⁾

41 Daniel W. Drezner, "The Hidden Hand of Economic Coercion," International Organization, Cambridge: Cambridge University Press, vol. 57, no. 3 (2003), pp. 643–659. Reference here is to the abstract on the publisher's website; accessed October 21, 2026.

<https://doi.org/10.1017/S0020818303573052>

42 David Collier, "Understanding Process Tracing," PS: Political Science & Politics, Cambridge: Cambridge University Press, vol. 44, no. 4 (2011), pp. 825–827; accessed October 21, 2026. <https://doi.org/10.1017/S1049096511001429>

القرائن التي تدعم الاستدلال

أولاً، تفضيل سابق موثق للجهة المصرية صاحبة القرار، يستدل عليه بممارسة مستقرة أو موقف تفاوضي أو وثيقة. ويُفحص احتمال أن يكون التصريح العلني مناورة تفاوضية. كما يُفصل تفضيل السلطة التنفيذية عن موقف القضاء أو المعارضة أو الرأي العام.

ثانياً، هدف خارجي محدد تؤيده شواهد مستقلة عن النتيجة نفسها. فلا تُستنتج مطالبة الشريك بقرار لمجرد أنه استفاد منه، وإلا أصبح الاستدلال دائرياً: تُفترض المطالبة من الاستجابة، ثم تُفسر الاستجابة بالمطالبة المفترضة.

ثالثاً، استخدام مورد اقتصادي أو التهديد باستخدامه لرفع كلفة رفض المطلب. وتقوى القرينة إذا كان الإجراء استثنائياً وقابلاً للتحكم من الطرف الخارجي، وارتبط بموضوع الخلاف. أما الضيق المالي العام فيدل على القابلية للتأثر، ولا يثبت وحده فعل الإكراه أو صاحبه.

رابعاً، شواهد على إدراك الجهة المصرية الصلة بين المورد والمطلب. ويمكن أن تأتي من شهادات تفاوضية مستقلة أو تصريحات أو تصرفات تكشف فهم الرسالة. ويختلف إدراك نقص التمويل عن إدراك أن استعادته معلقة بسلوك سياسي بعينه.

خامساً، تغير موثق في الاستجابة بعد الضغط المدرك، سواء في مضمون القرار أو توقيته أو نطاقه أو شروط تنفيذه. ويُختبر احتمال أن الضغط سرّع قراراً مقبولاً أصلاً، بدل افتراض أنه قلب التفضيل بالكامل. ولا يكفي التعاقب الزمني وحده لإسناد التغير إلى الضغط.

سادساً، تغير معاملة المورد بعد الاستجابة، كاستئناف الإمداد أو تخفيف القيود. وتقوى هذه القرينة إذا اتصلت بخطوة سياسية محددة، مع ضعف تفسيرها بتغير تجاري أو مالي مستقل. ولا يُعد كل تمويل لاحق مكافأة على امتثال سابق.

سابعاً، فحص التفسيرات المنافسة بأدلة تخص كل تفسير: التوافق السياسي السابق، والمصلحة التجارية، وتغير البيئة الأمنية، والقيود المؤسسية، والشروط الصادرة عن طرف ثالث. والمطلوب بيان ما يضعف هذه البدائل، لا الاكتفاء بعدم العثور على ما يؤيدها.

قاعدة الحكم وحدود الترقية

يقترح الملحق قبول إثبات المطلب والربط وإدراك الرسالة بدليل مباشر موثق أو بقرائن مستقلة متضافرة تكشف هذه العناصر بوضوح. وتبقى قوة الحكم المركب محدودة بأضعف

ركن لازم من حيث قوة إثباته، سواء أكان الإثبات مباشرًا أم قرائنيًا. ولا تعوّض كثرة الأخبار غياب حلقة لازمة في التفسير، خصوصًا عندما تعود الأخبار إلى مصدر أصلي واحد.

تُفصل محاولة الإكراه عن نجاحها؛ فقد تثبت محاولة تغيير القرار بتهديد مدرك ثم يرفضها الطرف المستهدف. أما نسبة تغير القرار إلى الإكراه فتحتاج إلى شواهد إضافية على أثر الضغط في الاختيار. ويُسأل: هل يفسر التوافق السابق أو تغير الظروف القرار وتوقيته بالقدر نفسه، أم أن إدخال الضغط في التفسير يشرح وقائع مهمة تعجز البدائل عن تفسيرها؟

إذا كشفت الأدلة المتضاربة الآلية الإكراهية، وأيدت أثرها في الاستجابة، وأضعفت البدائل المعقولة بدرجة كافية، أمكن تقرير ثبوت استدلال بدرجة ثقة مرتفعة، مع إعلان أساسه وحدوده. أما إذا ظل التفاوض أو التوافق السابق تفسيرًا مكافئًا، فتبقى الدعوى مرجحة أو محتملة. ولا توجد عتبة عددية آلية للقرائن، كما أن الإثبات الوثائقي نفسه يخضع لفحص الموثوقية والسياق.

دلالة الملحق على قراءة الدراسة

في حلقة الوقود، يتطلب فحص نجاح الإكراه تحديد استجابة مصرية بعينها وإظهار صلتها بالضغط، إلى جانب إثبات التعليق. وفي حلقة الجزيرتين، ينبغي تحديد موضوع الدعوى: أصل التوقيع أم توقيت الإقرار أم شروط التنفيذ، مع تعيين الجهة صاحبة التفضيل السابق. وفي رأس الحكمة، يلزم التمييز بين شروط المستثمر ومشروعية صندوق النقد، وبين قبول ترتيب استثماري وأثر تهديد سياسي محدد.

وعليه، فإن عبارة «لم يثبت الإكراه» في المتن تُقرأ في ضوء المادة التي اختُبرت والمعيار الذي استُخدم، ولا تعني أن الإثبات مستحيل من حيث المبدأ دون وثيقة علنية. يقدم هذا الملحق طريقًا إضافيًا قابلاً للاختبار، ولا يحول القرائن القائمة تلقائيًا إلى إثبات مكتمل. وتبقى درجات الجداول والنتائج كما وردت، إلى أن يُجرى تقييم موثق يحدد الأدلة الجديدة أو يعيد تحليل دلالتها ويبين سبب كل ترقية أو خفض.

الفهرس

١	المخلص
١	المقدمة والإشكالية
٣	المبحث الأول المفاهيم والإطار التفسيري
٣	الدولة والسيادة واستقلال القرار
٤	من الاعتماد إلى النفوذ والضغط
٥	المبحث الثاني الأدبيات والمنهج والفجوة البحثية
٥	الأدبيات ذات الصلة وحدود الإضافة
٦	تصميم البحث وتتبع العملية
٧	ثلاث دعاوى مختلفة العبء الإثباتي
٨	معيار إثبات الإكراه المؤثر في القرار
٩	سلم الدليل وقواعد تحديث الحكم
١٢	المبحث الثالث الخلفية السياسية وبنية الحاجة إلى الموارد
١٤	المبحث الرابع حلقات القرار والأدلة التجريبية
١٤	الحلقة الأولى حدود المشاركة المصرية في اليمن
١٥	الحلقة الثانية تيران وصنافير وتعدد مراكز القرار
١٧	الحلقة الثالثة تعليق الوقود بين الخلاف السياسي والبدائل
١٩	الحلقة الرابعة رأس الحكمة والتفاوض في ظرف نقص السيولة
٢٢	المبحث الخامس المقارنة المنظمة ومناقشة النتائج
٢٢	المؤشرات الاقتصادية بوصفها قيودًا سياسية
٢٣	ترميز المتغيرات وتوقعات الاستجابة
٢٥	سجل الدعاوى والأدلة المطلوبة لتحديثها
٢٦	ما الذي تفسره المقارنة
٢٨	الخاتمة والنتائج
٣٠	المصادر والمراجع
٣٦	ملحق منهجي مستقل
٣٦	الاستدلال على الإكراه السياسي بالقرائن وتغير الاستجابة
٣٦	طبيعة الإثبات في العلاقات السياسية
٣٧	القرائن التي تدعم الاستدلال
٣٧	قاعدة الحكم وحدود الترقية
٣٨	دلالة الملحق على قراءة الدراسة

عن الدراسة

تبحث هذه الدراسة استقلال القرار السياسي المصري في ظل الضغوط الاقتصادية، من خلال تحليل أدوات النفوذ السعودي والإماراتي خلال الفترة من 2011 إلى 2026، وصلتها بتحويلات السلطة وممارسة السيادة الفعلية.

وتتناول الدعم المالي وإمدادات الطاقة والاستثمارات، مع التركيز على المرحلة الانتقالية وما تلاها. وتعتمد دراسة الحالة وتتبع العملية وتحليل الوثائق لفهم شروط التأثير وحدود التفاوض والبدائل المتاحة.

وتطرح سؤالاً محورياً حول العلاقة بين استقرار الحكم واستقلال الدولة، وتفحص متى يوسع الدعم الخارجي مساحة القرار ومتى يقيدها، مع التمييز بين الوقائع الموثقة والتفسيرات المحتملة.

إعداد الباحث

احمد هلال

أكتوبر 2026